" القول الفصل فيما قيل فيه ليس له أصل "

الباحثان

د.إبراهيم محمد محمد عبد العال الحناوي

د.محمد يوسف رجب الشطي

من ٥٠٣ إلى ٥٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أشرق أنوار نبراس النبوة المحمدية في سماء قلوب العارفين وأبدر، وحفظ بروق سطوع سنائها من الأفول، فلا يضرها طرو الحلك إذا أعكر. أحمده سبحانه وتعالى على نعمه التي شملت فبهرت وعمت، فلا تحصى ولا تحصر. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة صادرة عن صحيح اليقين يدخرها هذا العبد الضعيف ليوم المحشر. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، الذي حذر عن الشاذ والمنكر.اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه، ومن اقتفى آثارهم فضبط مسالك الشريعة وحرر، ما اتصل المقطوع وارتفع الموضوع وحسن الأمر وتيسر، وانفصل وتلاشى كل ما تعسر، أما بعد.

صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار "[1].

وهذا الحديث رواه أكثر من مائة من الصحابة الأخيار، وجمعه بعض العلماء بألفاظ متقاربة وطرق رفيعة المنار، وأجمعوا على أن الكذب على رسول الله من أكبر الذنوب وأشد الأوزار، وصرحوا بحرمة رواية الموضوع على من عرف كونه موضوعا أو غلب على ظنه وضعه، ولو في الترغيب والإنذار، إلا في مقام التبيين والإظهار. ولا يقال: قال رسول الله بصفة الجزم إلا أن يكون الحديث صحيحا ظاهرا كالشمس في رابعة النهار[2]. ولما رأيت هذا الأمر العظيم الشديد، واستحقاق هذا الوعيد، ووقفنا على كتب جماعة من الحفاظ، جمعوا فيها ما دار على الألسنة من الأحاديث والألفاظ،

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب العلم – باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم– ٣٣/١ – رقم (١٠٦) من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه ، ومسلم في صحيحه– في المقدمة – باب: في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم– ١٠/١ – رقم (٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

[2] اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع : ٢٥/١ .

وبينوا الصحيح والحسن والمرفوع، وميزوا بالمقاصد الحسنة الضعيف والموقوف والشاذ والموضوع .

وأسمينا هذا البحث " القول الفصل فيما قيل فيه ليس له أصل " وذلك لاختلاف كثير من المحدثين في تناول هذا اللفظ ، حتى اختلط على الكثير مرادهم من قول : ليس له الأصل .

والله نسأل أن ينفع به العباد، ويجعله سببا للفوز يوم التناد، ويرزقنا الإخلاص والتوفيق، على دلالة التحقيق، وهو الهادي وبه المستعان، وعليه التكلان.

أولا : أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي :

١- فضل الله على الأمة الإسلامية بأن رزقها من الحفاظ البارعين والنقاد البصيرين ما لا يحصون كثرة، وقد اتخذ جهاد المحدثين مظاهر شتى وأنواعا متعددة من هذه المظاهر : اختلاف ألفاظهم في الجرح والتعديل حسب منهج كل إمام ، فكثير منهم من أطلق على الحديث الموضوع لا أصل له، أو ليس له أصل .

٢- أُطْلِقَتْ هذه اللفظة أيضا " ليس له أصل أو لا أصل له " على أسانيد ثبتت متونها من طرق أخرى، وعلى ما ليس له إسناد... كما سيأتي في سياق البحث .

٣- بيان الفرق ما هو موضوع منسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبين ما هو ثابت عنه (صلى الله عليه وسلم) ، مما دفعنا إلى توضيح أقوال المحدثين وأهل العلل من مرادهم " ليس له أصل ، أو لا أصل له .

ثانيا : أسباب اختيار هذا الموضوع :

١- من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع تعلقه بعلم الجرح والتعديل وعلم العلل.

٢- الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.

٣- محاولة جمع ما يتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.

٤- الاستفادة من تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث التي قيل فيها لا أصل لها ، أو ليس لها أصل .

٥- بيان أنه ليس المراد من قول المحدثين "ليس له أصل" ضعيفا أو موضوعا على الإطلاق، بل قد يكون صحيحا ثابتا، وليس له أصل من طريق أو جهة لا تثبت.

ثالثا: الدراسات السابقة :

لم نقف على بحث في هذا الموضوع " القول الفصل فيما قيل فيه ليس له أصل " قديما وحديثا ، إلا كتاب ذكر فيه مؤلفه الأحاديث التي قيل فيها ليس له أصل وهو بعنوان " اللؤلؤ المرصوع فيما قيل فيه ليس له أصل أو بأصله موضوع " لأبي المحاسن محمد بن خليل الطرابلسي ، فكان بحثا متعلقا بعلم الرواية ، أما بحثنا هذا فمتعلق بعلم الدراية .

رابعا : مشكلة البحث :

ترجع مشكلة البحث إلى عدم الاعتناء بهذه المادة من علوم الحديث حيث أدرجت ضمن جزئية الحديث الموضوع، دون التفريق بين ما هو ثابت ، وبين ما هو مكذوب ، وكثرة الاختلافات المترتب عليها اختلاف الفقهاء في ثبوت الدليل أو عدم ثبوته .

خامسا: خطة البحث :

قسمنا البحث إلى تمهيد ، وستة فصول ، وخاتمة .

أما التمهيد فيه تعريف الأصل في اللغة والاصطلاح ،وأهمية علم علل الحديث لحفظ السنة النبوية.

أما الفصل الأول : ذكر عبارات يُرَدُّ بها الخبر، وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : الألفاظ الدالة على الوضع .

المبحث الثاني : بيان ما يرد به خبر الواحد إذا روى الخبر ثقة .

المبحث الثالث: حكم ما قيل فيه أنه لا أصل له .

الفصل الثاني : مراد الإمام أحمد من قوله " ليس له أصل " ، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : ما لم يثبت متنه لمخالفته الثابت المعروف من هدي النبي صلى الله عليه وسلم .

المبحث الثاني: ما لم يثبت لغرابة إسناده وعدم مجيئه من وجه صحيح محفوظ .

المبحث الثالث: مراده من قول : ثلاثة علوم ليس لها أصل .

الفصل الثالث: اختلاف مراد المحدثين من عبارة ليس له أصل، وفيه سبعة مباحث .

المبحث الأول: كون الحديث ليس له أصل من إحدى طرقه مع ثبوت متنه وصحته .

المبحث الثاني : إطلاق الشاذ على ما ليس له أصل .

المبحث الثالث: استعمالها في الحديث يروى بإسناد لكنه خطأ أو باطل لا حقيقة له ولم يوجد أصلا. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما ليس له أصل بإسناد معين ومتنه محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه.

المطلب الثاني : ما روي بإسناد ولا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه .

المطلب الثالث: ما ليس له أصل عند المتأخرين .

المبحث الرابع : كثرة الحديث الذي لا أصل له في أبواب الفضائل والترغيب والترهيب ، والقصص والتفسير والفتن والملاحم والسير والمغازي .

المبحث الخامس: إطلاق ليس له أصل والمراد على ما في كتاب المحدث .

المبحث السادس: إطلاق ليس له أصل والمراد نسبته إلى إمام من الأئمة .

المبحث السابع : إطلاق لا أصل له على كثير من المراسيل .

الفصل الرابع : القواعد الحديثية الخاصة بمصطلح ليس له أصل، وفيه عشرة مباحث .

القاعدة الأولى : إذا اجتمع راوي ضعيف وراوي منكر في سند حديث وكانت الرواية لا أصل لها فالمتهم بها المنكر.

القاعدة الثانية: إذا كان الراوي متروكا وجاء برواية لم يتابع عليها فحديثه لا أصل له من جهة تثبت.

القاعدة الثالثة: إذا أدرج الراوي الضعيف في المتن فإدراجه لا أصل له .

القاعدة الرابعة: إذا قيل في حديث لا يصح يراد بها ليس له أصل .

القاعدة الخامسة: إذا كان الراوي يرفع المراسيل ويسند الموقوفات فيطلق على حديثه ليس له أصل .

القاعدة السادسة : إذا كان الراوي منكرا فحديثه لا أصل له .

القاعدة السابعة : الاعتبار لا يكون بما ليس له أصل . وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تغيير الإسناد، دون مخرج الحديث.

المطلب الثاني: تغيير الإسناد والمخرج معا.

القاعدة الثامنة : تقوية الضعيف بالاعتبار.

القاعدة التاسعة : إذا كان للحديث إسنادان أحدهما عالي والآخر نازل ، والعالي لا أصل له فلا يفرح به.

القاعدة العاشرة : اتهام الراوي بالكذب يفيد أن خبره لا أصل له .

الفصل الخامس : مظان الأحاديث التي لا أصل لها ، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: كتب السير والمواليد والتواريخ.

المبحث الثاني: كتب علم الكلام والعقائد.

المبحث الثالث: كتب النحو والقواعد.

المبحث الرابع: كتب الأدب واللغة.

الفصل السادس: المشهور وما ليس له أصل، ويطلق على معنيين :

المعنى الأول: ما اشتهر عند العامة .

المعنى الثاني: ما اشتهر عند أهل العلم .

أما الخاتمة فاشتملت على ملخص البحث ، وأهم النتائج ، والتوصيات والمقترحات .

سادسا: منهج البحث.

سلكنا في هذا البحث المنهج الاستقرائي الموضوعي وفقا للطريقة الآتية .

١- استخلصنا مفهوم ليس له أصل من المصادر الأصلية مع توثيق المادة العلمية .

٢- خرجنا الأحاديث من مصادرها الأصلية ، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اقتصرنا عليه .

٤- اكتفينا بالعزو إلى الكتب الستة ومسند أحمد إذا كان الحديث في الكتب الستة ومسند أحمد.

٥- ذكرنا أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث إذا لم يكن الحديث في الصحيحين.

٦- استخلصنا الحكم على الحديث وذلك بذكر أقوال أهل العلم.

٧- استنبطنا القواعد والأصول لمصطلح "لا أصل له" من تصرف المحدثين قديما وحديثا .

٨- شرحنا الألفاظ الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة وغريب الحديث .

٩-عملنا فهارس علمية للمصادر والمراجع ليسهل للقارئ الوصول إلى بغيته بأسرع وقت وأقصر طريق

كتبه

د. إبراهيم محمد محمد عبد العال الحناوي

د.محمد يوسف الشطي

التمهيد :

كان لزاما قبل الشروع في البحث أن نبين معنى الأصل في اللغة والاصطلاح، وأهمية علم علل الحديث في حفظ السنة النبوية .

الأصل في اللغة :

قال الجرجاني : الأصل: هو ما يُبتنَى عليه غيره. وجمعها أصول: وهو في اللغة: عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره[١].

الأصل في الاصطلاح :

قال الجرجاني: وفي الشرع: عبارة عما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى على غيره[٢]. ويطلق المشهور بحسب اللغة على ما اشتهر على الألسنة فيشمل المشهور في الاصطلاح ، وما ليس له إلا إسنادان ، وما ليس له إلا إسناد واحد ، بل يطلق على ما لا يوجد له إسناد أصلا، وهو ما لا أصل له. فقول: "ليس له أصل"، لغة يعني نفي وجود أي أصل للحديث على وجه العموم، لأن "أصل" نكرة في سياق النفي بـ"ليس" فتعمّ، والأصل هو ما انبنى عليه غيره، وذكر السيوطي أن شيخ الإسلام ابن تيمية يقول معنى قولهم: "ليس له أصل" أو "لا أصل له": ليس له إسناد فكأن الأصل المنفي في عبارتهم هو الإسناد الذي يتوصل به إلى إثبات المتن[٣].

أهمية علم العلل في حفظ السنة النبوية :

لقد قيض الله سبحانه وتعالى لحفظ الأحاديث والسنن، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وجيدها من زائفها علماء كثيرين في كل عصر ومصر تجردوا وانقطعوا لهذا العمل الجليل، ومن يوم أن ظهرت حركة الوضع في الحديث، وهؤلاء العلماء في جهاد

---

[١] التعريفات ٢٨/١ .

[٢] المرجع السابق .

[٣] الوسيط في علوم مصطلح الحديث ١٩٩/١ بتصرف .

مستمر مضن في مقاومة هذه الموضوعات وتنقية السنة منها، ولما قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة قال: "تعيش لها الجهابذة"[١] ، وذكر الذهبي في "طبقات الحفاظ" أن الرَّشيد أخذ زنديقاً ليقتله فقال: أين أنت من ألف حديثٍ وضعتها؟ فقال: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري ، وابن المبارك ، ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً ؟[٢].

وقال ابن المبارك: "لو همَّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: كذَّاب"[٣]. ففي هذه النقول وغيرها ما يدل على يقظة أهل الحديث ورجاله للموضوعات، والعمل على إبطالها، وعلى تعقبهم الوضَّاعين، وردِ كيدِهم في نحرهم.

قال أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة"، فقال له رجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح، فقال: "علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها"، ثم قال: "رحم الله أبا زرعة ، كان والله مجتهداً في حفظ آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٤].

روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبى العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي قال: سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول: "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٣١٩/١ ، تدريب الراوي ٣٣٣/١ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٢٠١/١ ، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ١٦٤/١ ، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ٦٢/١ .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٣١١/١ .

(٤) شرف أصحاب الحديث (ص: ٤٢ – ٤٣) .

والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات[١].

وهذه الأمة إنما تَنُصّ الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر حتى يهذّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدّوه عداً، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة فنشكر الله على هذه النعمة ونسأله التثبيت والتوفيق لما يُقرب منه ويُزْلف لديه، ويمسكنا بطاعته إنه ولي حميد.

فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه ولا أخاه ولا ولده، وهذا علي بن عبد الله المديني – وهو إمام الحديث في عصره –، لا يُروى عنه حرف واحد في تقوية أبيه بل يُروى ضد ذلك، فالحمد لله على ما وفقنا "[٢] .

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص٤٠ .

(٢) شرف أصحاب الحديث (ص: ٤٠ – ٤١) .

الفصل الأول: ذكر عِبَارَات يُرَدُّ بِهَا الْخَبَرُ.

المبحث الأول : الألفاظ الدالة على الوضع:

لقد أشار العلماء إلى عبارات متعددة للتعريف بالموضوع منها: قولهم في الحديث: لا أصل له، لا أصل له بهذا اللفظ، ليس له أصل، أو نحو هذه الألفاظ[١]. ومن ذلك قولهم: هذا حديث موضوع، أو كذب، أو باطل، أو لا أعرفه إذا صرح بذلك أحد الأئمة الكبار، وكذا قولهم: هذا الحديث لا أصل له، أي ليس له إسناد يعرف، أما قولهم: لا يثبت أو لا يصح فليسا نصا في ذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم الصحة أو عدم الثبوت الوضع، ولقد أكثر ابن الجوزي في "موضوعاته" من استعمالها مريدا الوضع، والموصلي كذلك، وهو اصطلاح لهما[٢].

المبحث الثاني

بيان ما يُردُّ به خبرُ الواحد إذا روى الخبرُ ثقةً

ذكر العلماء قواعد وأصول عامة في بيان ما يُرد به الخبر إذا روى الخبر ثقة منها : قولَ الشيرَازي فِي اللُمَع فِي أنه يُرَدُ بأمور: أَحدهَا : أن يُخَالف مُوجبَات الْعُقُول فَيعلم بُطْلَانه، لِأَن الشَّرْع إِنَّمَا يرد بمجوزات الْعُقُول وأما بِخِلَاف الْعُقُول فَلَا .

وَالثَّانِي: أَن يُخَالف نَص كتاب أَو سنة متواترة ، فَيعلم أَنه لَا أصل لَهُ أَو مَنْسُوخ .

وَالثَّالِث: أَن يُخَالف الْإِجْمَاع فيستدل بِهِ على أنه مَنْسُوخ ، أَو لَا أصل لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يكون صَحِيحا غير مَنْسُوخ وَتجمع الْأمة على خِلَافه .

وَالرَّابِع: أَن ينْفَرد الْوَاحِد بِرِوَايَة مَا يجب على الكافة علمه فَيدل ذَلِك على أَنه لَا أصل لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يكون لَهُ أصل وينفرد هُوَ بِعِلْمِهِ من بَين الْخلق الْعَظِيم[٣] .

---

(١) الآثار السيئة للوضع في الحديث ١/١١٦ .

(٢) الوسيط في علوم الحديث ١/٣٢٠ .

(٣) توجيه النظر ١/٢٠٦ .

المبحث الثالث:

حكم ما قيل فيه : أنه لا أصل له

يجدر بنا في هذا المبحث بيان حكم الحديث الذي لا أصل له هل تجوز روايته أم لا ؟ فينبغي أن يعلم بأن الحديث الموضوع أو الساقط أو الذي لا أصل له لا تجوز روايته إلا مقترنًا ببيان وضعه، أو سقوطه، أو أنه لا أصل له، ومن روى شيئًا من ذلك من غير بيان، وهو يعلم، فهو آثم أشد الإثم كما أنه لا يجوز العمل بالموضوع، وما شاكله قط لا في الحلال والحرام، ولا في باب الترغيب والترهيب، والقصص والمواعظ، ولا في التفسير؛ لأنه مختلق مكذوب فمن عمل به، فقد زاد في الشرع ما ليس منه[١]. قيل لأبي حاتم الرازي: أهل الحديث ربما رووا حديثا لا أصل له ولا يصح، فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم الحديث الواهي للمعرفة ؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها[٢].وقال الإمام محمد عبد الحي اللكنوي: «وقبول الحديث الذي لا أصل له أي لا سند له ليس من شأن العاقلين، فإنَّ بين النَّبي– صلى الله عليه وسلم– وبين هؤلاء الناقلين مفاوز تنقطع فيها مطايا السائرين»[٣].

(١) الوسيط في علوم الحديث ٢٧٧/١ .

(٢) فتح المغيث ٤٤/٢ .

(٣) الأجوبة الفاضلة: هامش (٣٢) .

الفصل الثاني:

المراد من قول "ليس له أصل"

لقد وَرَدَ عن الإمام أحمد– رحمه الله تعالى– إطلاق هذه العبارة على الحديث الموضوع المختلق، وعلى معانٍ أخرى منها:

المعنى الأول : ما لم يثبت متنه لمخالفته الثابت المعروف من هدي النبي صلى الله عليه :

ومما جاء في ذلك ما ورد عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال :: "سألتُ أبي عن حديث ميمونة بنت الحارث أنها جعلتْ أمرَها بيد العباس فزوّجها من النبي –صلى الله عليه وسلم– صحيح هذا الحديث؟ قال أبي: هذا حديث ليس له أصل، وقال: النبيُّ صلى الله عليه وسلم خطب حفصةَ إلى عمر فزوَّجه، الزهري عن سالم عن ابن عمر عن عمر خطبها النبي صلى الله عليه وسلم يعني حفصة فزوّجه[1]، والنبي صلى الله عليه وسلم خطب إلى أبي بكر فزوّجه[2] . قال أبي: قال شعبة: ولم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ليس هذا فيها"[3] . وقال في مسائله: "سألتُ أبي عن حديث ميمونة بنت الحارث: إنما جعلتْ أمرَها بيد العباس فزوَّجها من النبي صلى الله عليه وسلم، صحيح هذا الحديث؟ فقال أبي: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مِقسَم إلا

---

(١) أخرجه البخاري كتاب: النكاح ، باب: لا نكاح إلا بولي ١٦/٧ (٥١٢٩)، وباب: تفسير ترك الخطبة(٥١٤٥) بلفظ: " تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ، قَالَ عُمَرُ: لَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ ثُمَّ «خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ، إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبِلْتُهَا"

(٢) أخرجه البخاري كتاب: النكاح ، باب: تزويج الصغار من الكبار ٥/٧ (٥٠٨١) من طريق اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلاَلٌ».

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣٥/٣ .

أربعة أحاديث ليس هذا فيها، قال أبي: هذا حديث ليس له أصل[١]. لقد أنكر الإمام أحمد هذا الحديث وقال فيه: ليس له أصل، وعلته عنده مخالفته للثابت المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يخطب المرأة إلى أهلها، وذكر خطبته حفصة إلى عمر، وعائشة إلى أبي بكر أجمعين، وأما العباس فإنما كان زوجَ أخت ميمونة،وهي أم الفضل بنت الحارث، ولم يكن ولياً لها ولاية خاصة، ثم أبان وجه دخول العلة على الحديث المذكور وهو عدم سماع الحكم من مقسم لهذا الحديث. ففي هذا إطلاق لفظة: "ليس له أصل" على الحديث المنكر متناً[٢].

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ١٠١٦/٣ .

(٢) وحديث خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة إلى العباس أخرجه الإمام أحمد عن سريج، حدثنا عباد بن العوام، عن الحجاج– وهو ابن أرطاة .– عن الحكم عن أبي القاسم مقسم، عن ابن عباس [أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ميمونة بنت الحارث، فجعلت أمرها إلى العباس فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم] المسند ٢٥٧/٤ حديث رقم (٢٤٤١)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده–حديث رقم (٢٤٨١)، والطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (١٢٠٩) كلاهما من طرق عن عباد بن العوام به. وقد توبع الحكم عن مقسم متابعة قاصرة، فرواه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام– ٢ /٣٧٢ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار– ٥١٦/١٤ ، والبيهقي في دلائل النبوة– ٣٣٠/٤ قال: حدثني أبان بن صالح، وعبد الله بن أبي نجيح، عن عطاء بن أبي رباح، ومجاهد أبي الحجاج، عن ابن عباس [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوّج ميمونة بنت الحارث في سفره ذلك وهو حرام] ، وكان الذي زوّجه إياها العباس بن عبد المطلب ، وهذا إسناد حسن من أجل ابن إسحاق، ورواه الدار قطني من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث محميّة بن جزء ورجلين آخرين إلى ميمونة يخطبها وهي بمكة، فردت أمرها إلى أختها أم الفضل فردت أم الفضل إلى العباس فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم] السنن ٢٦٣/٣. وقد روى ابن جرير ثنا ابن بشّار، ثنا عبد الأعلى، ثنا سعيد، عن قتادة، عن ابن عباس في قوله تعالى: {وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ} [الأحزاب: ٥٠] قال: هي ميمونة بنت الحارث، وهذا إسناد صحيح . جامع البيان ٢٣/١٠. وذكر ابن سعد مثل هذا عن عكرمة، وعمرة الطبقات الكبرى ١٣٧/٨. وروى ابن جرير أيضا من طريق أبي كريب، عن يونس بن بكير، عن عنبسة بن الأزهر، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لم يكن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة وهبت نفسها . جامع البيان ٢٣/١٠. وعنبسة بن الأزهر صدوق ربما أخطأ التقريب ترجمة (٥٢٣٢). ويؤيد روايته ما روي من أن التي وهبت نفسها زينب بنت جحش، وقيل غير ذلك . انظر الأقوال في جامع البيان الموضع نفسه ، وإذا أمعنآ النظر في الاختلاف الذي وقع بين ابن عباس من جهة، وبين أبي رافع

المعنى الثاني: ما لم يثبت لغرابة إسناده وعدم مجيئه من وجه صحيح ومحفوظ.

وقد ورد هذا المعنى عندما سئل عبد الله أباه : عن حديث أبي الزبير عن جابر عن فاطمة بنت قيس في المستحاضة، قال: ليس بصحيح أو ليس له أصل يعني حديث جعفر بن سليمان عن ابن جريج"[(١)] . وفي المسائل برواية صالح:

قلتُ: "حديث فاطمة بنت أبي حبيش في المستحاضة رواه أبو الزبير، عن جابر، عن فاطمة بنت قيس في المستحاضة؟ قال أبي: ليس هذا بشيء"[(٢)]. أعلّه الإمام أحمد بقوله: ليس بصحيح أو ليس له أصل، وأوضحت رواية صالح وجه علة الحديث، وهو أن الحديث حديث فاطمة بنت أبي حبيش، فرواه جعفر بن سليمان الضبعي من حديث فاطمة بنت قيس[(٣)].

ويزيد بن الأصم من جهة أخرى في زواج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة هل كان ذلك وهو محرم أو حلال، ظهر أن هناك نوعاً من الغموض في رواية زواج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة، وإذا انضم إلى هذا الاختلافُ عن ابن عباس: هل ميمونة هي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها، لم يقو هذا الحديث على معارضة المعروف الثابت من هدي النبي صلى الله عليه وسلم من اشتراط الولاية الخاصة في النكاح، وقوي وجه إعلال الإمام أحمد للحديث، والله أعلم.

(١) العلل ومعرفة الرجال ٥٢/٣ .

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ٩٠/٢ .

(٣) أخرج هذه الرواية أبو العباس السراج في مسنده عن وهب بن بقية الواسطي عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن فاطمة بنت قيس قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال: "تقعد أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلى عند كل طهر تم تحتشي وتصلي" ذكره ابن دقيق العيد في الإلمام ٣٣٠/٣. ورواه ابن عدي من طريق الحسن بن عمر عن جعفر بن سليمان به. وقال: وهذا الحديث لم يحدث به عن ابن جريج بهذا الإسناد غير جعفر بن سليمان، ويقال إنه أخطأ فيه، أراد به إسناداً آخر عن ابن جريج، لعله يروه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فلعل جعفر أراد هذا الحديث فأخطأ عليه فقال: عن أبي الزبير عن جابر. الكامل في ضعفاء الرجال ٥٧٠/٢– ٥٧١. وأخرجه الدارقطني في السنن ٢١٩/١ وقال: تفرد به جعفر بن سليمان، ولا يصح عن ابن جريج عن أبي الزبير، وهم فيه، وإنما هي فاطمة بنت أبي حبيش. ا.هـ. ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٥٥/١ من طريق الدارقطني. ورواه من طريق أبي بكر أحمد بن إسحاق الضبعي أيضاً وذكر عنه أنه قال: جعفر بن سليمان فيه نظر، ولا يعرف هذا الحديث لابن جريج، ولا لأبي الزبير من وجه غير هذا. ا.هـ.

وقال أحمد عن هذه الرواية: ليس بشيء، يشير إلى خطأ جَعلِها من مسند فاطمة بنت قيس، لأن جعفر بن سليمان تفرد بذلك من بين أصحاب ابن جريج الكثيرين.

ومثال آخر لإطلاقه هذه العبارة على ما أنكره لغرابته وعدم مجيئه من وجه صحيح:

قال أبو زرعة الدمشقي: "وسألت أحمد بن حنبل عن حديث سعيد ابن المسيب، عن أبي ثعلبة: "كُلْ ما رَدَّتْ عليك قوسُك"[١]: رواه ضمرة، عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ثعلبة؟ فقال: ما لسعيد بن المسيب وأبي ثعلبة؟ قلت له: أتخاف أن لا يكون له أصل؟ قال: نعم. قال أبو زرعة: وإنما رواه الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب؛ أخبرني به محمود بن خالد، عن عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي"[٢]. هذا الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعي به[٣]، وقد اختلف على الأوزاعي فيه: قال الدارقطني: وغير ضمرة بن ربيعة يرويه عن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن أبي ثعلبة مرسلاً قال: والمرسل أصح[٤]، وذكر أبو زرعة الدمشقي هنا أن أهل الشام إنما يروون الحديث عن الأوزاعي عن عمرو بن

وقال أبو حاتم لما سئل عن هذا الحديث: ليس يشيء . (علل ابن أبي حاتم– ١/٥٠ – ح ١٢٠).
وأما جعفر بن سليمان الضبعي فأجمع ما رأيت فيه من الأقوال قول الذهبي: صدوق صالح ثقة مشهور، ضعفه يحيى القطان وغيره، فيه تشيع وله ما يُنكر المغني في الضعفاء ١/١٣٢.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٧٨، ٥٤٨٨ ، ٥٤٩٦) ، ومسلم (١٩٣٠) ، والنسائي (٤٢٦٦) ، وابن ماجة (٣٢٠٧) من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي ، وأخرجه أبو داود (٢٨٥٢) من طريق بسر بن عبيد الله ، و(٢٨٥٦) من طريق يونس بن سيف ، وأخرجه الترمذي (١٤٦٤) من طريق الوليد بن أبي مالك . أربعتهم (ربيعة بن يزيد، وبسر بن عبيد الله ، ويونس بن سيف، والوليد بن أبي مالك) عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة به مطولا ومختصرا . وأحمد ١١/٣٣٥ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي ثعلبة ، و٢٩/٢٦٨ من طريق مكحول عن أبي ثعلبة ، وله شاهد عن عقبة بن عامر وحذيفة بن اليمان عند أحمد ٢٨/٦٤٠ .

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٤٥٩ .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٢١١) .

(٤) علل الدار قطني ٦/٣١٨ .

شعيب ، يعني عن أبي ثعلبة[١]. وأما وجه إعلال الإمام أحمد للحديث فهو من حيث أنه ذكر لسعيد بن المسيب رواية عن أبي ثعلبة، فإنه أنكره بقوله: وما لسعيد بن المسيب وأبي ثعلبة؟ فإن هذا استفهام إنكار، وأوضحه أبو زرعة باستفهام آخر: تخاف أن لا يكون له أصل؟ فقال: نعم. أي ما جاءت رواية لسعيد بن المسيب عن أبي ثعلبة من وجه صحيح سالم من العلة. وقد تبيّن أن هذه الرواية غير محفوظة حيث إن الصحيح من رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن أبي ثعلبة ليس فيه سعيد بن المسيب كما قاله الدارقطني، ووجه آخر عنه: عن عمرو بن شعيب، عن أبي ثعلبة كما قال أبو زرعة أنه المحفوظ عن أهل الشام. والشاهد من هذا إطلاق عبارة "ليس له أصل" على ما لم يثبت من وجه صحيح سالم من العلة[٢].

المعنى الثالث : مراد الإمام أحمد من قوله: ثلاثة علوم ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير:

ذكر العلماء عدة توجيهات لهذه المقولة:

أنه قال ذلك لكثرة الضعيف فيها إذ الغالب عليها انعدام الأسانيد الصحيحة لكن هذا لا يعني اطراد الحكم في الجميع، وإلى هذا التوجيه مال شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال رحمه الله: معنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهوراً عند أهل الفن وقد تعددت طرقه فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره[٣] .وقيل :إنه عنى كتباً معينة ومال إليه الخطيب البغدادي[٤].

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٤٥٩/١ .

(٢) منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث ٢١٧/١

(٣) منهاج السنة : (٤٣٥/٧).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : (١٦٢/٢) .

الفصل الثالث

اختلاف مراد المحدثين من عبارة ليس له أصل.

لقد ذكر العلماء هذه العبارة – ليس له أصل– واختلف تناولهم لها ما بين مريد بذلك الموضوع ، والمنكر ، والضعيف ، والمشهور مما ليس له سند ، وصحيح المتن غريب السند وغير ذلك .

المبحث الأول

كون الحديث ليس له أصل من إحدى طرقه مع ثبوت متنه وصحته

قد يكون الحديث صحيحا لكنه ليس له أصل من إحدى طرقه كما حدث لشعبة بن الحجاج رحمه الله في حديث الوضوء . روى ابن حبان في كتاب "المجروحين" قال: "حدثنا عبد الله بن قحطبة قال: حدثنا أحمد بن زكريا الواسطي قال: سمعت أبا الحارث الورّاق يقول: جلسنا على باب شعبة نتذاكر السنة فقلت: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء"[(١)]. فخرج شعبة بن الحجاج، وأنا أحدِّث بهذا الحديث فصفعني ثم قال: يا مجنون: سمعت أبا إسحاق يحدث عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر فقلت: يا أبا إسحاق سمعتَ عبد الله بن عطاء يحدث عن عقبة بن عامر؟ فقال: اسكت، فقلت : لا أسكت، فالتفت إلى مِسْعر بن كدام فقال: يا شعبة عبد الله بن عطاء حَيّ بمكة فخرجت إلى مكة، فلقيت عبد الله بن عطاء، فقلت: حديث الوضوء؟ فقال: عقبة بن عامر، فقلت: يرحمك الله سمعتَ منه؟ قال: لا، حدثني سعد ابن إبراهيم، فمضيت فلقيت سعد بن إبراهيم، فقلتُ: حديث الوضوء؟ فقال: من عندكم خرج، حدثني زياد بن مِخْراق، فانحدرت إلى البصرة، فلقيت زياد ابن مخراق –وأنا شَحِب اللون وسخ الثياب كثير الشعر– فقال: فحدثته الحديث، فقال: ليس هو من حاجتك، قلت: فما بُدٌّ، قال: لا حتى

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه– كتاب: الطهارة – باب: الذكر المستحب عقب الوضوء– ٢٠٩/١ –رقم (٢٣٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني وجبير بن نفير، عن عقبة بن عامر الجهني فذكره ، وأخرجه الترمذي في سننه– كتاب : أبواب الطهارة – باب: ما يقال بعد الوضوء ٧٧/١ –رقم (٥٥) ، والنسائي في سننه– كتاب: الطهارة – باب: القول بعد الفراغ من الوضوء ٩٢/١ رقم (١٤٨) من طريق زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان، عن عقبة بن عامر الجهني عن عمر بن الخطاب فذكره . وأخرجه ابن ماجه في سننه – كتاب: الطهارة – باب: ما يقال بعد الوضوء ١٥٩/١ – رقم (٤٧٠) من طريق عبد الله بن عطاء البجلي عن عقبة بن عامر عن عمر فذكره .

تذهب وتدخل الحمام، وتغسل ثيابك، ثم تجيء فأحدثك به، قال: فدخلت الحمام وغسَّلْتُ ثيابي ثم أتيته فقال: حدثني شهر ابن حوشب، قلت: شهر بن حوشب عمّن؟ قال: عن أبي ريحانة، قلت: هذا حديث صَعِد ثم نزل دمّروا عليه، ليس له أصل"[1].

فهذا الحديث لم تظهر لشعبة علته إلا بعد فترة وبعد كدّ وسفرات ورحلات. لكن صح المتن والحمد لله كما سبق في تخريجه عند مسلم من طريق ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني وجبير بن نفير عن عقبة بن عامر .

(١) المجروحين : ٢٨/١ .

المبحث الثاني

إطلاق الشاذ على ما ليس له أصل

لقد ورد في معنى إطلاق الشاذ على ما ليس له أصل ، ما قاله الحاكم: "فأَمَّا الشاذ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابِعٌ لذلك الثقة" [(١)].

فقوله : "ليس له أصل متابع" أي: لم يخالف فلو كان له أصل متابع لما كان مخالفاً.

المبحث الثالث

استعمالها في الحديث يروى بإسناد، لكنه خطأ أو باطل لا حقيقة له ولم يوجد أصلاً.

إذا حكم المحدث على متن حديث بأنه " ليس له أصل " أراد بذلك : لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإذا حكم على الإسناد أراد: لا أصل له عمن أضيف إليه في ذلك الطريق ممن لم يعرف من حديثه من الثقات، وجائز أن يكون له أصل محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذلك الوجه. والعبارة تساوي: ما هو كذب في نفسه متناً أو سنداً، أو في كليهما، ولذلك كثيراً ما تقترن بلفظ (موضوع) أو (كذب). وكثيراً ما يستعمل هذه العبارة أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، والعقيلي ، وابن عدي ، وابن حبان، وغيرهم من السالفين في الخبر له إسناد، لكنه باطل أو كذب[(٢)].

---

(١) معرفة علوم الحديث : ١١٩ .

(٢) تحرير علوم الحديث : ١٠٦٢/٢ .

المطلب الأول

ما ليس له أصل بإسناد معين، ومتنه محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر

لقد ورد معنى ليس له أصل بإسناد معين ، لكن متنه محفوظ من وجه آخر ، فعندما سئل أبو حاتم الرازي عن حديث رواه نوح بن حبيب، عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " إنما الأعمال بالنيات "[١] ؟

فقال أبو حاتم: " هذا حديث باطل، لا أصل له، إنما هو: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم "[٢].

المطلب الثاني

ما روي بإسناد، ولا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه

وقد ترد رواية بإسناد لا أصل لها عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق آخر من ذلك : ما رواه العلاء بن عمرو الحنفي، قال: حدثنا يحيى بن بريد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَحِبُّوا الْعَرَبَ لِثَلَاثٍ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَلِسَانُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ»[٣]. فهذا قال فيه

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء : ٣٤٢/٦ ، والقضاعي في مسند الشهاب : ١٩٦/٢ ، وأبو يعلى الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث : ٢٣٣/١ ، وانظر العلل لابن أبي حاتم : ٣٦٢/١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب: بدء الوحي –باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه ١/ ٦– رقم (١) ، ومسلم في صحيحه– كتاب الإمارة – باب: قوله صلى الله عليه وسلم: " إنما الأعمال بالنية " ١٥١٥/٣ – رقم (١٩٠٧) .

(٣) أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (٣/ ٣٤٨) والطبراني في " الكبير " (١١/ ١٨٥ رقم: ١١٤٤١) و " الأوسط " (٦/ ٢٧١ رقم: ٥٥٧٩) ، والحاكم في " المستدرك " (٤/ ٨٧ رقم: ٦٩٩٩) من طريق العلاء المذكور، به.

العقيلي: " منكر، لا أصل له "[١]. وسبقه أبو حاتم الرازي فقال: " هذا حديث كذب"[٢].

(١) الضعفاء الكبير : ٣٤٩/٣ .

(٢) العلل لابن أبي حاتم : رقم (٢٦٤١) .

المطلب الثالث

ما ليس له أصل عند المتأخرين

استعمل المتأخرون عبارة ليس له أصل فيما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من المتون الموضوعة، ولا تروى عنه بإسناد، ولا ريب أنه استعمال صحيح أيضاً ليس بخارج عما استعمله فيه السلف، بل إطلاقه على هذه الصورة أولى. وذلك كحكم ابن حجر العسقلاني وغيره على حديث: " علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل " بقوله: لا أصل له "[(١)].

ويشبه هذه العبارة في المعنى قول الناقد في حديث ما: " ليس له إسناد "، فإنه حكم بكونه لا أصل له. ومن ذلك ما حكاه أبو داود السجستاني، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: " يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما بين المشرق والمغرب قبلة"[(٢)]، وليس له إسناد "، قال أبو داود: " يعني حديث عبد الله بن جعفر المخرمي

---

(١) المقاصد الحسنة: رقم (٧٠٢) ، وذكره الزركشي في التذكرة في الأحاديث المشتهرة : ١٦٦/١ وقال: لا يعرف له أصل ، والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: ١٤٨/١ ، وقال : لا أصل له ..

(٢) أخرجه الترمذي في سننه– كتاب: الصلاة – باب: ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة– ١٧١/٢– رقم (٣٤٢) ، والنسائي في سننه– كتاب: الصيام – باب: فضل الصيام– ١٧١/٤ – رقم (٢٢٤٣) ، وابن ماجه في سننه– كتاب : الصلاة – باب: القبلة– ٣٢٣/١ – رقم (١٠١١) جميعهم من طريق أبي معشر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في سننه– رقم (٣٤٤) من طريق عبد الله بن محمد المخرمي عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري . كلاهما (أبو سلمة ، والمقبري) عن أبي هريرة فذكره ، قال أبو عيسى على رواية أبي سلمة : «حديث أبي هريرة قد روي عنه من غير وجه» ، «وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه، واسمه نجيح مولى بني هاشم» ، قال محمد: «لا أروي عنه شيئا، وقد روى عنه الناس» ، قال محمد: «وحديث عبد الله بن جعفر المخرمي، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة أقوى من حديث أبي معشر وأصح» . وقال على رواية المقبري: «هذا حديث حسن صحيح» ، وإنما قيل عبد الله بن جعفر المخرمي لأنه من ولد المسور بن مخرمة، وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: «ما بين المشرق والمغرب قبلة» ، منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس وقال ابن عمر: «إذا جعلت

من ولد مسور بن مخرمة، عن عثمان الأخنسي، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، يريد بقوله: ليس له إسناد؛ لحال عثمان الأخنسي؛ لأن في حديثه نكارة "[1].

المغرب عن يمينك، والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة، إذا استقبلت القبلة » وقال ابن المبارك: «ما بين المشرق والمغرب قبلة، هذا لأهل المشرق» ، واختار عبد الله بن المبارك التياسر لأهل مرو ، وقال أبو عبد الرحمن النسائي : أبو معشر المدني اسمه نجيح وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط عنده أحاديث مناكير، وعد هذا منها .

قلنا : الحديث صحيح ، وإن كان في بعض طرقه ضعيف كأبي معشر . قال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه الألباني في صحيح الجامع – رقم (٥٥٨١) .

(١) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود : (٣٠٠ _ ٣٠١).

المبحث الرابع

كثرة الحديث الذي لا أصل له في أبواب المغازي والملاحم والتفسير

لقد أورد أهل العلم آثارا في أبواب الفضائل، والترغيب والترهيب، والقصص والفتن والملاحم، والسير وغيرها في ما لا أصل له منها : قول الإمام أحمد بن حنبل: " ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير "[١].

قال الخطيب: " وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها "[٢]. قال: " أما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من وجوه مرضية، وطرق واضحة جلية "[٣].

ومن تأمل الكتب العتيقة المدونة في هذه الأبواب وجد الوهاء سمة مؤلفيها، ككتب محمد بن عمر الواقدي ، وسيف بن عمر الضبي في السير والمغازي، وتفسير الكلبي ومقاتل بن سليمان ، وإن كان المؤلف موصوفاً بالسلامة كمحمد بن إسحاق، كان تصنيفه كثير الغث قليل الصواب.

نعم، ربما يسهل في قبول بعض ما جمعه هذا الصنف، مما استفادوه من كلام العرب ولغتها، لا الرواية[٤]. قال يحيى بن سعيد القطان: " تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث " ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجرير بن سعيد، والضحاك،

---

(١) أخرجه ابن عدي في " الكامل ": (١/ ٢١٢)

(٢) الجامع لأخلاق الراوي : (٢/ ١٦٢).

(٣) المرجع السابق .

(٤) تحرير علوم الحديث : ١٠٦٩/٢ .

ومحمد بن السائب يعنى الكلبي، وقال " هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم "[١].

ويبين البيهقي وجه هذا الترخص فيقول: " وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط[٢].

(١) أخرجه البيهقي في " دلائل النبوة ": (١/ ٣٥ _ ٣٧)، والخطيب في " الجامع :" (رقم: ١٥٨٨) وإسناده صحيح.

(٢) دلائل النبوة : ٣٧/١ .

المبحث الخامس

إطلاق " ليس له أصل" والمراد على ما في كتاب المحدث

ومما جاء في المراد: ليس له أصل في كتب بعض المحدثين ما رواه الإمام أبي داود رحمه الله: حدثنا إِبراهِيمُ بنُ مَهْدِيٍّ حدثنا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عن أَبيهِ عن عَائشةَ، "أَنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَمِعَ المُؤَذِّنَ يَتَشَهَّدُ، قال: وَأَنَا وَأَنَا"(١).

إذا نظرت في هذا السند حكمت عليه بالصحة، وذلك لأن رجاله ثقات، ولكن هذا الحديث مما أنكره الإمام أحمد وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل(٢). اهـ

مثال آخر :

قال الإمام أبو داود رحمه الله: حدثنا سَعِيدُ بنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الله بنُ مُحمَّدِ النُّفَيْلِيُّ وَقُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ قالُوا أخبرنا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْني ابنَ مُحمَّدٍ عنْ هِشَامٍ عنْ أَبِيهِ عن عَائِشَةَ: "أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىَ آلِهِ وَسَلَّمَ كانَ يُسْتَعْذَبُ لَهُ المَاءَ مِنْ بُيُوتِ

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه- كتاب: الصلاة - باب: ما يقول إذا سمع المؤذن- ١/١٤٥ - رقم(٥٢٦) عن إبراهيم بن مهدي عن علي بن مسهر ، ومن طريقه البيهقي في الكبرى- كتاب : الصلاة - باب: القول مثل ما يقول المؤذن ١/٦٠٣ ، وأخرجه الطبراني في الأوسط -٥/٨٢ ، وفي الدعاء ١/١٥٥ ، والحاكم في المستدرك- ١/٣٢١ ، وابن حبان في صحيحه- ٤/٥٨٠ من طريق حفص بن غياص . كلاهما (علي بن مسهر ، وحفص بن غياث) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا حفص وعلي بن مسهر، تفرد به: سهل بن عثمان ". قال الدارقطني في العلل ١٤/١٨٨ : يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛فرواه علي بن مسهر، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.ورواه عبد الله بن داود الخريبي ، عن هشام، عن أبيه، مرسلا، وهو الصحيح. وقال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي" ٢/٥٨٣ . لكن هذا الحديث مما أنكره الإمام أحمد وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل. اهـ . لكن صحح إسناده الحافظ ابن حجر كما في إتحاف المهرة ١٧/٢٩٩ .
قلت : صحيح الإسناد كما قرره الحافظ ابن حجر .

(٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة ١/٤٦٦.

السُّقْيَا"[١]. قالَ قُتَيْبَةُ: هِيَ عَيْنٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ المَدِينَةِ يَوْمَانِ. هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بالحسن، ولكن الحافظ ابن رجب يقول: قال الأثرم: قال أبو عبد الله: الدراوردي–يعني عبد العزيز بن محمد–إذا حدث من حفظه فليس بشيء أو نحو هذا فقيل له في تصنيفه، قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه. ثم ذكر أنهم يقولون: إن هذا الحديث ليس له أصل في كتابه[٢]. اهـ

(١) أخرجه أبو داود في سننه –كتاب: الأشربة – باب: في إيكاء الآنية– ٣/٣٤٠ – رقم (٣٧٣٥). وأحمد في مسنده – ٤١/٢٢٣ عن علي بن بحر عن الدراوردي به فذكره . وقد تابع الداروردي، محمد بن المنذر الدراوردي في روايته عن هشام بن عروة .أخرجه أبو الشيخ ص٢٢٨، ومن طريقه البغوي(٣٠٥٠) .

قلت: إسناده جيد كما قال الحافظ في "الفتح" ١٠ / ٧٤، وصححه الحاكم ٤/١٥٤ وسكت عنه الذهبي في التلخيص . وعبد العزيز بن محمد الدراوردي روى له البخاري مقروناً واحتج به مسلم، وفيه كلام يحطه عن رتبة الصحيح، وباقي رجاله ثقات.

(٢) " شرح علل الترمذي لابن رجب : ٢/٥٨٦ .

المبحث السادس

إطلاق ما ليس له أصل والمراد نسبته إلى إمام من الأئمة .

قد ينسب الحديث إلى إمام من الأئمة وليس له أصل عنه ، ومن أمثلة ذلك : ما حكاه العقيلي في ترجمة : (إسماعيل بن مخراق) ، حدثني أحمد بن محمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن ميمون الخياط قال: حدثنا إسماعيل بن داود بن مخراق المخراقي مدني قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال: رأيت عبد الله بن أبي يشتد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحجارة تتنكبه[١] وهو يقول: يا محمد إنما كنا نخوض ونلعب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: { «أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون»[٢] } قال البخاري: ليس له أصل من حديث مالك[٣] .

---

(١) (نَكَبَ) عَنِ الطَّرِيقِ عَدَلَ. وَيُقَالُ: (نَكَّبَ) عَنْهُ (تَنْكِيبًا) وَ (تَنَكَّبَ) عَنْهُ (تَنَكُّبًا) أَيْ مَالَ وَعَدَلَ. وَ (نَكَّبَهُ تَنْكِيبًا) عَدَلَ عَنْهُ وَاعْتَزَلَهُ. وَ (تَنَكَّبَهُ) تَجَنَّبَهُ. (الفائق في غريب الحديث ٢/٤٥) .

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ١/٩٣ ، ومحمد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات: ١/٢١٦- (٢٧٢ ، ١٢٦٦) ، وبيبي بنت عبد الصمد في جزء لها : ١/٥٩ ، والرشيد العطار في الرواة عن مالك : ١/٢٤٣ ، جميعهم من طريق محمد بن ميمون الخياط قال: حدثنا إسماعيل بن داود بن مخراق المخراقي مدني قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع ، عن ابن عمر فذكره ، قال الدار قطني في العلل ١٢/٣٣١ : يرويه إسماعيل بن داود المخراقي، عن مالك واختلف عنه: فرواه محمد بن ميمون الخياط، عنه، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. ورواه نوح بن حبيب القومسي، عن سليمان بن داود العسقلاني، ولعله أراد إسماعيل بن داود المخراقي، لم يحفظ اسمه، فقال: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. ورواه إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن داود، فقال عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، ولم يقل عن نافع، وكذلك رواه هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، وهو برواية زيد بن أسلم أشبه. ورواه النضر بن سلمة، وكان ضعيفا، عن أبي قتادة، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.
قلت : إسناده ضعيف لضعف إسماعيل بن داود واضطرابه في الرواية عن مالك عن نافع ومرة عن زيد بن أسلم .

(٣) الضعفاء الكبير: ١/٩٣ .

المبحث السابع

إطلاق ما لا أصل له على كثير من المراسيل

يطلق مصطلح ما لا أصل له أيضا على كثير من المراسيل ، قال الشيخ جمال الدين القاسمي : إذا جمع طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له، وكم من مرسل يخالف مسندًا فقرر أن لا يأخذ بالمراسيل إلا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الأصول[١] .

(١) قواعد التحديث من فنون علوم الحديث : ١/٣٣٤ .

الفصل الرابع

قواعد حديثية خاصة بمصطلح ليس له أصل

المبحث الأول

إذا اجتمع راوي ضعيف وراوي منكر في سند حديث وكانت الرواية لا أصل لها فالمتهم بها المنكر ومثال ذلك ، ما ذكره العقيلي في ترجمة (إسحاق بن بشر الكاهلي) كان ببغداد منكر ، حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، قال: حدثنا أبو معشر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: بينا نحن قعود مع النبي صلى الله عليه وسلم على جبل من جبال تهامة إذ أقبل شيخ في يده عصا فسلم على نبي الله صلى الله عليه وسلم فرد عليه السلام ثم قال: «نغمة الجن وعمتهم، أنت من؟» قال: أنا هامة بن الهيم بن لاقيس بن إبليس قال: وليس بينك وبين إبليس إلا أبوان، قال: نعم. قال العقيلي : هذا حديث ليس له أصل ولا يحتمل أبو معشر مثل هذا الحديث، وإن كان فيه لين. والحمل فيه على إسحاق[1] .

---

(١) إسناده واهٍ بمرة، فيه: – أبو معشر المدني، وهو ضعيف. – وإسحاق بن بشر الكاهلي، متروك الحديث، واتهم بالوضع. – وأحمد بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الْمُقْرِئُ، ليس بالقوي. أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١/٩٨–٩٩) عن علي بن عبد العزيز، عن إسحاق بن بشر الكاهلي به. وأورده الذهبي في "الميزان" (١/١٨٦–١٨٨) عن إسحاق بن بشر الكاهلي. قال العقيلي: "هذا حديث ليس له أصل، ولا يحتمل أبو معشر مثل هذا الحديث، وإن كان فيه لين، والحمل فيه على إسحاق". ومثله قال الذهبي أن الحمل على إسحاق الكاهلي.

قلنا: ولكن إسحاق لم يتفرد به، بل رواه علي بن عبد العزيز بن بحر، وهو أحد المتروكين عن أبي معشر به، أشار إليه الذهبي بقوله: "مع أن علي بن عبد العزيز بن بحر أحد المتروكين قد رواه بطوله عن أبي معشر".

كما رواه عن أبي معشر ابنه محمد، أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" .كما في "الميزان" (١/٨٨) ، وفي "الإصابة"

(٦/٥١٩) . قال: ثنا محمد بن الحسن بن داود العلوي، ثنا أبو نصر محمد بن حمدويه المروزي، ثنا عبد الله بن محمد الآملي، ثنا محمد بن أبي معشر، أخبرني أبي، فذكره ولم يطوله. قال الحافظ ابن حجر: "وحديث هامة إذا كان محمد بن أبي معشر وغيره قد تابع الكاهلي عليه فكيف يكون الحمل على الكاهلي؟! والحمل فيه حينئذ على أبي معشر". وله طريق آخر عن عمر، أخرجه جعفر المستغفري،

المبحث الثاني

إذا كان الراوي متروكا وجاء برواية لم يتابع عليها فحديثه ليس له أصل من جهة تثبت

:

ومثال ذلك ، ما أورده العقيلي في ترجمة (أصرم بن حوشب الهمداني) حدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: أصرم بن حوشب متروك الحديث . من حديثه ما حدثنا به الحسن بن بكر السكري قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا أصرم بن حوشب، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا وَنِصْفًا إِلَى ذِرَاعَيْنِ فَصَلُّوا الظُّهْرَ» ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ليس له أصل من جهة تثبت[1].

وإسحاق المنجنيقي .كما في الإصابة (٥١٩/٦) من طريق أبي محصن الحكم بن عمار، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيب قال: قال عمر: فذكره مطوّلاً، وزاد فيه: ((أنه قال: أتى علي ثمانية آلاف وأربعمائة واثنتان وعشرون سنة، وأنه كان يوم قتل قابيل هابيل غلاماً، وإن عدد الجن الذين استمعوا القرآن وصلَّوا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم ثلاثة وسبعون ألفاً)) . وإسناده منقطع، وسعيد بن المسيب لم يدرك عمر. وله طريق آخر ذكره ابن حجر في الإصابة، من رواية عبد الحميد بن عمر الجندي، عن شبل بن الحجاج، عن طاووس، عن ابن عباس، عن عمر بطوله. ويروى من حديث ابن عباس، أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٤/٤-١٥) ، والحديث مروي أيضا عن أنس بن مالك، أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٩٦/٤) ، وابن أبي الدنيا في "الهواتف" (ص٧٧-٧٨) ، وابن ماجه في "التفسير" .كما في "تهذيب الكمال" (٤٨١/٢٥) ، وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد، وابن مردويه في "التفسير" .كما في "الإصابة" (٥١٨/٦) . من طريق أبي سلمة محمد بن عبد الله الأنصاري، عن مالك ابن دينار، عن أنس فذكره . وفي إسناده أبو سلمة محمد بن عبد الله الأنصاري، وهو منكر الحديث. قال العقيلي: "روى هذا الحديث إسحاق بن بشر الكاهلي عن أبي مَعْشَرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر، عن عمر رضي الله تعالى عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، وكلا هذين الإسنادين غير ثابت، ولا يرجع منهما إلى صحة".

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده- ٣٧٧/٩ – رقم (٥٥٠٢) ، والعقيلي في الضعفاء الكبير: ١١٨/١ عن الحسن بن بكر السكري ، وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده -٢٣/١ رقم (٢٣) ، عن الحسن بن أحمد بن فيل الأنطاكي، وابن عدي في الكامل : ٩٧/٢، من طريق محمد بن جعفر ، أربعتهم (أبو يعلى ، والحسن بن بكر ، وابن فيل الأنطاكي، ومحمد بن جعفر) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا أصرم بن حوشب، {عن زياد بن سعد} عن الزهري، عن سالم، عن أبيه ، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين-

ومثال آخر : ما رواه العقيلي من طريق مَالِكٌ عَنْ مُوسَى الأَحْمَرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ".قال العقيلي: "هَذَا حديث لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". و"ليس له أصل من وجه يثبت"[1].

٢٧٦/٢ – رقم (١٣٣٢، ٣٤٥٨) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن مكحول، قال: سئل ابن عمر فذكره ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٣٠٦/١ ، رواه أبو يعلى– وفيه أصرم بن حوشب وهو كذاب، وقال البوصيري في إتحاف الخيره المهرة : ٤٣٤/١– إسناده ضعيف لضعف أصرم . قلنا : حديث موضوع . فيه أصرم بن حوشب .قال ابن معين :كذاب خبيث ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث فإنه ذكر أنه رأى زياد ابن سعد فأنكروا عليه (تاريخ بغداد ٣٥/٧) ، وقال البخاري: متروك الحديث "(التاريخ الكبير٥٦/٢) . وقال ابن عدي: " هو في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث "

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: ٣١٣/٢ ،ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية: ٣١٣/٢ ،وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : الحديث بهذا الإسناد لا أصل له . فيه علي بن قتيبة الرافعي قال عنه ابن عدي : له أحاديث باطلة عن مالك ، وقال الخليلي: ينفرد عن مالك بأحاديث وليس هو بالقوي .

لكن للمتن شاهد صحيح من حديث كعب بن عياض ، أخرجه الترمذي في سننه–كتاب الزهد – باب: ما جاء في فتنة هذه الأمة في المال– ٥٦٩/٤ – رقم (٢٣٣٦) وقال حسن صحيح غريب ، وأحمد في مسنده : ١٥/٢٩ .

وشاهد آخر من حديث عبد الله بن أبي أوفي ، أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١٢٥/٢ (١٠٢٤) .

وشاهد آخر عن عبادة بن الصامت ، أخرجه أبو السلفي في الثالث والثلاثون من المشيخة البغدادية ٩/١ (٥) .

المبحث الثالث

يطلق ما ليس له أصل على المدرج في المتن من راوي ضعيف

ومثال ذلك : ما ذكر الخطيب من أنواع الإدراج : أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق إسناده فقط، ثم يقطعه قاطع، فيذكر كلاما، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد . مثاله حديث: رواه ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنِ كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار "[1].

---

(1)أخرجه ابن ماجه في سننه –كتاب: الصلاة – باب: ما جاء في قيام الليل– ٤٢٢/١ رقم (١٣٣٣) عن إسماعيل بن محمد الطلحي ، ومحمد بن نصر في قيام الليل: ٥٨/١ عن يوسف بن موسى القطان ، وتمام في الفوائد: ١٢٨/٢ –(١٣٢٩) ، من طريق أحمد بن أبي عرزة ، والقضاعي في مسند الشهاب : ٢٥٢/١ – رقم (٤٠٨) من طريق الحسين بن عمر بن إبراهيم الثقفي ومحمد بن عبد الرحمن الأسدي و(٤١٠) من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي ، و(٤١١) من طريق هناد بن السري وأبي الحسن الطائي وجعفر السباك ، و(٤١٢) من طريق أحمد بن محمد بن الصلت ، والبيهقي في شعب الإيمان– ٤٧١/٤ – رقم(٢٨٣٠) من طريق محمد بن الحسين بن حبيب ، والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية– ٢٧٤/١– رقم (٩٣٦) من طريق الحسن بن عمر بن أبي الأحوص ، والآجري في فضل قيام الليل– ٨٧/١ – رقم (٦) من طريق أيوب بن سليمان ، وابن عدي في الكامل: ٣٠٤/٢ من طريق أحمد بن محمد السوقي وأبو كرامة، والخطيب في تاريخه: ١٥٩/١٥ من طريق المظفر بن مرجي والحسين بن عمر، جميعهم عن ثابت بن موسى العابد.، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب: (٤١٥) من طريق عبد الله بن شبرمة ، وزكريا بن يحيى زحمويه ، وعبد الحميد بن بحر ، وموسى بن علي، وكثير بن عبد الله بن كثير ، والشجري في ترتيب الآمالي الخميسية– (٩١٦) من طريق جبارة بن المغلس ، وابن عدي في الكامل : ٢٠١/٣ ، من طريق الحسن بن علي بن راشد وعبد الحميد بن بحر وزحمويه وموسى بن محمد بن عطاء . جميعهم (ثابت بن موسى، وعبد الله بن شبرمة ، وزكريا بن يحيى زحمويه، وعبد الحميد بن بحر ، وموسى بن علي، وكثير بن عبد الله بن كثير، والحسن بن علي بن راشد وعبد الحميد بن بحر وزحمويه وموسى بن محمد بن عطاء) عن شريك القاضي . وأخرجه القضاعي في الشهاب: (٤١٥) من طريق الثوري ، و(٤١٦) من طريق جرير بن عبد الحميد ، و(٤١٧) ، والخطيب في تاريخه: ٣٩٢/٨ من طريق القاسم بن إسماعيل أبي العتاهية . أربعتهم (شريك ، والثوري ، وجرير بن عبد الحميد ، وأبي العتاهية) عن الأعمش عن أبي سفيان . وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب :(٤١٣) من طريق الثوري وابن جريج عن أبي الزبير .كلاهما (أبو سفيان طلحة بن نافع ، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس) عن جابر فذكره . وله شاهد عن أنس

وهذا قول شريك قاله في عقب حديث الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جابر[١]: " يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد "[٢] فأدرجه ثابت في الخبر وجعل قول شريك مِنْ كَلامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم ثم سرق هذا جماعة من الضعفاء من ثابت

. أخرجه القضاعي في الشهاب :(٤١٤) ، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ: ١٦٩/١ . قال المناوي في فيض القدير: ٢١٣/٦ أطنب ابن عدي في رده وأنه منكر بل مثلوا به للموضوع غير المقصود وممن مثل له به الحافظ العراقي في متن الألفية وقال: لا أصل له ولم يقصد ثابت وضعه وإنما دخل على شريك وهو بمجلس إملائه عند قوله حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن فقال شريك متصل بالسند أو المتن حين نظر إلى ثابت ممازحا له من كثرت صلاته إلخ معرضا بزهده وعبادته فظن ثابت أن هذا متن السند فحدث به اه. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال الذهبي: فيه ثابت بن موسى الضبي الكوفي العابد قال يحيى: كذاب وقال غيره: خبر باطل وقال الحاكم: هذا لم يثبت عن المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ولم ينطق به قط علماء الحديث . وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: ٤٢٥-٤٢٦ "لا أصل له وإن روي من طرق عند ابن ماجة بعضها، وأورد الكثير منها القضاعي وغيره ولكن قد قرأت بخط شيخنا (ابن حجر) في بعض أجوبته: أنه ضعيف بل قوّاه بعضهم والمعتمد الأول . قلت : حديث موضوع لا أصل له .

(١) أخرجه أحمد في مسنده – ٣٨٤/٢٢ ، عن أبي معاوية، وابن خزيمة– رقم (١١٣٣) ، وعنه ابن حبان– رقم (٢٥٥٤) من طريق حفص ابن غياث، وابن خزيمة بإثر الحديث– رقم (١١٣٣) ، من طريق شيبان النحوي، وأبو يعلى– رقم (٢٢٩٨) من طريق عبد الله بن نمير، وابن حبان–رقم (٢٥٥٦) من طريق عيسى ابن يونس، وابن المنذر في الأوسط– رقم (٢٥٥٧) من طريق أبي الأحوص ستتهم عن الأعمش، بهذا الإسناد– زاد شيبان: "وأصبح خفيفاً طيب النفس قد أصاب خيراً"، وزاد ابن نمير: "وأصبح نشيطاً قد أصاب خيراً، وإن هو نام لا يذكر الله أصبح عليه عقده ثقيلاً"، وزاد عيسى بن يونس: "وإن أصبح ولم يذكر الله أصبح وعقده عليه، وأصبح ثقيلاً كسلاناً لم يُصِبْ خيراً". وأخرجه الطبراني في "الأوسط"– رقم (٩١٩٧) ، وابن بشران في آماليه– (٩٨٤) من طريق زياد بن سعد عن أبي الزبير، عن جابر.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب الجمعة – باب: عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل– ٥٢/٢ رقم (١١٤٢) ، ومسلم في صحيحه –كتاب صلاة المسافرين وقصرها – باب: ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح– ٥٣٨/١ – رقم (٧٧٦) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ... فذكره .

وحدثوا به عن شريك[١]. قال العقيلي : ثابت بن موسى العابد الضرير كوفي عن الأعمش حديثه باطل ليس له أصل ولا يتابعه عليه ثقة[٢]

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل : ٢٧/١ .

(٢) الضعفاء الكبير : ١٧٦/١ .

المبحث الرابع

إذا قيل في حديث لا يصح : يراد بها ليس له أصل

ومثال ذلك ، ما رواه ابن الجوزي في العلل من طريق همام عن فرقد عن يزيد أخي مطرف عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أكذب الناس الصواغون والصباغون"(١).

قال يحيى فذهبت إلى أبي عبيد القاسم بن سلام فسألت عن تفسير هذا الحديث فقال إنما الصباغ الذي يزيد في الحديث من عنده ليزينه به وأما الصائغ فهو الذي يصوغ الحديث ليس له أصل".

قال المصنف: "هذا التفسير على تقدير الصحة وهذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم". "وهذه الأحاديث كلها لا تصح(٢) .

---

(١) إسناده ضعيف، فيه فرقد –وهو ابن يعقوب السبخي– ضعيف، وأحاديثه مناكير. همّام: هو ابن يحيى العَوْذي.

أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٨٠٨) من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد ، وأخرجه الطيالسي في مسنده – رقم (٢٥٧٤) ، وابن ماجه في سننه – رقم (٢١٥٢) ، وابن حبان في "المجروحين: ٣١٣/٢، والبيهقي في سننه الكبرى – ٢٤٩/١٠ من طريق همام بن يحيى، به. وأخرجه ابن حبان في "المجروحين": ٣١٣/٢، وابن عدي في "الكامل": ٢٢٩٥/٦، والخطيب في "تاريخ بغداد : " ٤٣٨/٣، وابن الجوزي في "العلل المتناهية: ٦٠٤/٢ ، من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن أبي نعيم الفضل بن دُكين، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. والكديمي هذا متهم بالوضع.، وأخرجه تمَّام في "فوائده" كما في "ميزان الاعتدال" للذهبي: ٦٥٣/٣ ، عن محمد بن علي بن الحسن الشَّرَابى، عن إبراهيم بن هاشم البغوي، عن هدبة بن خالد، عن أبي عوانة، عن الأعمش بمثله. قال الذهبي: وهذا موضوع، والحملُ فيه على الشَّرابى، وللمتن إسناد آخر ضعيف. وأخرجه دون ذِكر الصوّاغين ابن أبي حاتم في "العلل" ٢٧٨/٢، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء " ١٨٠٧/٥ من طريق عثمان بن مقسم، عن نعيم المُجْمِرِ، عن أبي هريرة مرفوعاً: "أكذبُ الناس الصبَّاغ". قال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا حديث كذب، وعثمان: هو البُرِّي. قلنا: وهو المتهم به، فإنه متروك الحديث واتهمه سفيان الثوري بالكذب. وروي نحوه من حديث أنس، أخرجه ابن عدي : ٢٢٨٨/٦، وقال: وهذا عن أنس بهذا الإسناد باطل.

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية : ١١٥/٢ .

القاعدة الخامسة

إذا كان الراوي يرفع المراسيل ويسند الموقوفات فيطلق على حديثه ليس له أصل

ومثاله :حديث عائشة قالت قال رسول الله ص: " تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ فَإِنَّ النِّسَاءَ يَلِدْنَ أَشْبَاهَ إِخْوَانِهِنَّ وَأَشْبَاهَ أَخَوَاتِهِنَّ"(١). قال ابن الجوزي: هذه الأحاديث لا تصح . وذكر هَذَا الحديث أَبُو مُحَمَّد بْن أَبِي حاتم فقال ليس له أصل رواه الْحَارِث بْن عِمْرَانَ والحارث ضعيف واهي الحديث ، ورواه مندل عن هشام بْن عروة". قال ابن حبان: "كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك"(٢).

---

(١) حديث موضوع ، فيه عيسى بن ميمون : قال البخاري: منكر الحديث. قال ابن حبان: يروى أحاديث كلها موضوعات. (الكامل في الضعفاء: ٤١٨/٦) . أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٢١٣/٦ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق : ٣٦٢/٥٢ ، وابن عدي في الكامل ٤٢٣/٦ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية: ١٢٤/٢ جميعهم من طريق عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد عن عائشة . وأخرجه ابن عساكر في تاريخه: ٣٦٢/٥٢ من طريق عيسى بن ميمون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عئشة . قال ابن عدي: ولعيسى بن ميمون غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه. وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح . وقال عبد الرحمن بن مهدي : استعديت عليه أحاديث النكاح فقال : لا أعود .(تهذيب الكمال: ٥٠/٢٣) . قلنا : حديث موضوع لا أصل له المتهم به عيسى بن ميمون .

(٢) العلل المتناهية: ١٢٤/٢، ١٢٦ .

القاعدة السادسة

إذا كان الراوي منكرا فحديثه لا أصل له

من القواعد الحديثية في هذا المصطلح : إذا كان في سند الحديث راوي منكر فحديثه ليس له أصل ، ومن أمثلة ذلك: قال المرُّوذي: "وذكر لُوَيْناً فقال: قد حدّث حديثاً منكراً عن ابن عيينة ما له أصل، قلت: إيش هو؟ قال: عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قصة علي: ما أنا الذي أخرجتُكم، ولكن الله أخرجكم"(١)

---

(١) هذا الإسناد ضعيف جداً " و" منكر " و" لا أصل له " لأن مثل هذا الخطأ، إذا تحقق من وقوعه في حديث لا يصلح للاعتبار، ولو كان المخطئ فيه ثقة. وهو مسلسل أيضا بالضعفاء، ميمون أبي عبد الله إلى حسين الأشقر؛ كلهم ضعفاء. والأشقر؛ شيعي. والأزدي؛ لم أعرفه. وقال الهيثمي في "المجمع": (٩/ ١١٥) ، "رواه الطبراني، وفيه جماعه اختلف فيهم".

لكن ثبت من طرق أخرى.

أخرجه الحاكم في المستدرك: ٣ / ١١٦ بإسناده، عن ابن فضيل، عن مسلم الملائي، عن خيثمة قال: سمعت سعد بن مالك – وقال له رجل: إن عليا يقع فيك أنك تخلفت عنه! –. فقال سعد: والله إنه لرأي رأيته! وأخطأ رأيي، إن علي بن أبي طالب أعطي ثلاثا، لأن أكون أعطيت إحداهن أحب إلي من الدنيا وما فيها! : لقد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم – بعد حمد الله والثناء عليه –: هل تعلمون أني أولى بالمؤمنين؟ قلنا: نعم، قال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه. اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه. وجئ به يوم خيبر – وهو أرمد ما يبصر – فقال يا رسول الله: إني أرمد، فتفل في عينيه ودعا له فلم يرمد حتى قتل وفتح عليه خيبر. وأخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمه العباس وغيره من المسجد فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك وتسكن عليا؟ ! فقال: ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : (١٢٧١٢)، والحسن بن عرفة العبدي في جزء له، كلاهما عن أبي معاوية مباشرة. وأخرجه ابن ماجه في سننه – رقم (١٢١) حدثنا علي بن محمد، ثنا أبو معاوية. . . ولفظه: قال قدم معاوية في بعض حجاته، فدخل عليه سعد، فذكروا عليا فنال منه! فغضب سعد، وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، وسمعته يقول: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وسمعته يقول: لأعطين الراية اليوم رجلا يحب الله ورسوله. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة: ١٣٨٧ ، وحذف المقدمات! فقال: ثنا أبو بكر وأبو الربيع قالا، ثنا أبو معاوية. . . قال: قدم معاوية في بعض حجاته فأتاه سعد فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في علي ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من الدنيا

فأنكره إنكاراً شديداً وقال: ما له أصل"[١]. قال الخطيب في وجه إعلال الإمام أحمد للحديث: "أظن أبا عبد الله أنكر على لُوين روايته متصلاً، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة، غير أنه مرسل، عن إبراهيم بن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم ... "، ثم ساقه من طريق ابن وهب، والحميدي، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد مرسلاً[٢]. فالشاهد أن الإمام أحمد أطلق النكارة على هذا الحديث، وقال عنه: ما له أصل، وبيان الخطيب يدل على أن معنى ما له أصل هنا أي لم يصح متصلاً، ويحتمل أن يكون معنى هذا النفي عند أحمد أن الحديث لم يصح عن ابن عيينة إطلاقاً لا متصلاً ولا مرسلاً. وعلاقة هذا المعنى بالمعنى اللغوي للمنكر واضح، لأن ما لا أصل له غير معروف.

وما فيها، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من كنت مولاه، وأنت مني بمنزلة هارون موسى، ولأعطين الراية. وأخرجه النسائي في خصائص علي عليه السلام: (١٢) بإسناده، عن عبد السلام، عن موسى الصغير (وهو موسى ابن مسلم الشيباني) وكتم اسم معاوية وأمره بسب علي ولفظه قال: كنت جالسا فتنقصوا علي بن أبي طالب فقال: لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له: خصال ثلاثة. . . إنه مني بمنزلة هارون موسى إلا أنه لا نبي بعدي وسمعته يقول لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، وسمعته يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه. وأخرجه الحسن بن عرفة في جزء له وعنه ابن كثير: ٧ / ٣٤٠ وكأن الذهبي منه أخذه وفيه: في بعض حجاته فأتاه سعد. . . وتتمة الحديث: وسمعته يقول: لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، وسمعته يقول: أنت مني بمنزلة هارون موسى إلا أنه لا نبي بعدي، ثم قال ابن كثير: إسناده حسن. وأخرجه الحافظ ابن عساكر– رقم ٢٧٧ من طريق الحسن بن عرفة العبدي، وأخرجه قبله برقم ٢٧٦ بإسنادين، عن عبد السلام بن حرب. . . كما أخرجه النسائي إلا أن فيه قال: كنت جالسا عند فلان! فذكروا عليا فتنقصوه! فقلت يا بن أبي سفيان سمعت. . . وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم: ج ١ ق ٤٩ / أ: نا محمد بن سليمان نا أبو معاوية. . . بحذف المقدمات والاقتصار على حديث الراية فقط! ويظهر من تعليقات الخصائص أن الكتاب مطبوع، ففي تعليقات الحديث ١٢ (وهو هذا الحديث) قال: وابن الأعرابي في المعجم: برقم ٥٠٣.

(١) العلل ومعرفة الرجال: ص١٦١ .

(٢) تاريخ بغداد: ٢/٧٩١ .

المبحث السابع

الاعتبار لا يكون بما ليس له أصل. [١]

كثيراً ما يساق في باب الاعتبار أسانيد متعددة لمتن واحد، ولا شك أن تعدد الأسانيد للمتن الواحد مما يقويه، ويؤكد كونه محفوظاً عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، إلا أنه يكثر في هذا الباب التساهل في الأسانيد، وعدم مراعاة العلل الخفية التي تفضي إلى إطراح هذه الأسانيد ، أو بعضها .، وعدم اعتبارها، أو الاعتداد بها، لتقوية الحديث وذلك؛ كأن يكون المتن مشهوراً عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بإسناد معين، فيخطئ بعض الرواة، فيرويه بإسناد آخر، يُروى به متن آخر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ فيظن الناظر أنهما إسنادان لمتن واحد، ولا يفطن لكون هذا الإسناد الآخر خطأ، وأنه مركب على هذا المتن، وليس هو إسناده. فهذا الإسناد الآخر؛ قد يكون في نفسه صحيحاً؛ لاتصاله وثقة رواته، والمتن كذلك قد يكون صحيحاً مستقيماً بإسناده المعروف به، إلا أن العلة عند أهل العلم في رواية هذا المتن بهذا الإسناد خاصة.

وقد لا يكون المتن صحيحاً بإسناده الذي يُعرف به؛ لعلة فيه من ضعف في بعض رواته، أو انقطاع في إسناده؛ فلما رواه ذاك المخطئ ذلك الإسناد الصحيح، ظهر وكأنه إسناد آخر للحديث، فيصحح به، وليس الأمر كذلك؛ لما سبق.

وقد يكون هذا الإسناد الآخر، الذي أُلصق بهذا المتن، فيه نوع ضعف مما لا يُسقطه عن حد الاعتبار، فيظهر وللحديث إسنادان، قد يغتر بهما بعض من لم يفطن للعلة المشار إليها، فيقوي الحديث باجتماعهما. والواقع؛ أن الحديث إنما يحكم عليه بإسناده المعروف به، أما هذا الإسناد الذي ألصقه ذلك المخطئ بهذا المتن، بل لمتن آخر، فلا اعتبار به في هذا المتن خاصة. وفي مثل ذلك؛ يقول أهل العلم: " لا أصل له بهذا الإسناد " أو " هذا منكر بهذا الإسناد "، ونحو هذا. وربما أطلقوا، فيقولون .

---

(١) تحرير علوم الحديث: ١٠٧٩/٢ .

مثلاً .: " لا أصل له "، أو " هذا منكر " يقصدون بهذا الإسناد خاصة، اللهم إلا أن لا يكون للمتن إسناد آخر، فحينئذ يحمل على إطلاقه.

وهذا النوع من الخطأ له صورتان:

الصورة الأولى : تغيير الإسناد، دون مخرج الحديث:

وذلك؛ كأن يأتي إلى حديث يرويه الزهري مثلاً بإسناد معين فيرويه هو عن الزهري بإسناد آخر.

فهو لم يخالف في أن الحديث حديث الزهري، وإنما خالف فيمن فوق الزهري من الإسناد.

فإن كان الزهري يروي الحديث مثلاً عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة "، فروى ذلك المخطئ الحديث بعينه، فقال " عن الزهري عن سالم، عن ابن عمر ". فهو لم يخطئ في جعله الحديث من حديث الزهري، ،إنما أخطأ فقط في قوله " عن سالم عن ابن عمر ". وهذه الصورة؛ أمثلتها كثيرة ومتداولة، وقلما تخفى على طالب العلم اليقظ.

مثال ذلك: حديث: " إنما الأعمال بالنيات ". فهذا الحديث؛ صحيح ثابت عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، من حديث: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

هكذا؛ أخرجه: البخاري ومسلم وغيرهما، من هذا الوجه. ورواه عن يحيى الأنصاري: جماعة كثيرون؛ فهو مشهور عنه. وممن رواه عنه: مالك ابن أنس؛ ورواه عن مالك: جماعة من أصحابه الثقات.

وخالفهم: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فرواه عن مالك، فجاء له بإسناد آخر؛ فقال: " عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد

الخدري، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "[١]. وعبد المجيد بن أبي رواد هذا؛ صدوق، إلا أنه أخطأ في إسناد هذا الحديث عن مالك، والصواب: أن مالكاً يرويه كما يرويه الناس، عن يحيى الأنصاري، بالإسناد الأول. هكذا؛ قال أهل العلم.

قال أبو حاتم الرازي :" هذا حديث باطل، لا أصل له؛ إنما هو: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –"[٢].

وقال أبو يعلى الخليلي:" أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه، وهذا أصل من أصول الدين، ومداره على يحيى بن سعيد؛ فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة "[٣].

وقال أبو نعيم: " غريب من حديث مالك عن زيد، تفرد به عبد المجيد؛ ومشهوره وصحيحه: ما في " الموطأ " عن يحيى بن سعيد[٤]. وقال الدار قطني: " لم يتابع عليه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد؛ وأما أصحاب مالك الحفاظ عنه، فرووه: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد ابن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر؛ وهو الصواب "[٥].

وقال ابن أبي حاتم : سُئِلَ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ نُوحُ ابن حَبِيبٍ ، عن عبد المجيد بن عبد العزيز بْنِ أَبِي رَوَّاد ، عَنْ مَالِكِ بْن أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَمَ، عَنْ عطاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النبيِّ (ص) : إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ... ؟

---

(١) أخرجه: الخليلي في " الإرشاد ": (١٦٧/١-١٣٣) والخطابي في " أعلام الحديث: " (١١١/١) وأبو نعيم في " الحلية ": (٣٤٢/٦) .

(٢)علل الحديث: ٣٥٢/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتبعات: ٣٢٩/١ .

(٥) علل الدار قطني: ١٩٣/٢ ، ١٩٤ .

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ ؛ إِنَّمَا هُوَ: مالكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم التَّيْمِيِّ، عن عَلْقَمةَ ابن وَقَّاص، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ (ص)[1]

الصورة الثانية: تغيير الإسناد، والمخرج أيضاً

وذلك؛ بأن يأتي إلى حديث معروف بإسناد معين، ورجال معينين، فإذا به يروي نفس الحديث، ولكن بإسناد آخر، لا يتفق مع الإسناد الأول في رجل من رجاله وهذا الخطأ؛ هو الذي يعبر عنه الأئمة غالباً بقولهم: " دخل عليه حديث في حديث "، أو " إسناد في إسناد ". فالذي لا يفطن لذلك، يظن أن الإسناد الآخر إسناد مستقل للحديث، فيجعله شاهداً للأول؛ وليس الأمر كذلك ، وهذا يقع من الثقات وغيرهم، ووقوعه من غير الثقات أكثر؛ وغالب هذه الأسانيد يستغربها العلماء ويستنكرونها على أصحابها، وربما ضعفوا راويها بها، لاسيما إذا كان ممن يُكْثِر من الوقوع في هذا النوع من الخطأ؛ لفحشه، ويسوقون مثل هذه الأسانيد في تراجم الرواة من كتب الضعفاء؛ مثل: " الضعفاء " للعقيلي، و " الكامل " لابن عدي، و " المجروحين " لابن حبان وغيرها، لا يقصدون إنكار المتن، بل قد يكون صحيحاً بالإسناد المعروف المشهور، وإنما يقصدون إنكار تلك الأسانيد لهذه المتون خاصة، ومن هنا ندرك خطأ من يتتبع هذه الأسانيد من هذه الكتب وأمثالها، ثم يجعلها في صعيد واحد، ويُقوي بعضها ببعض، فإنه بذلك إنما يقوي المنكر بالمنكر، من حيث لا يدري هذا؛ وهذا النوع من الخطأ يقع أحياناً بسبب التحديث من الحفظ، فيشتبه على الراوي إسناد حديث بإسناد حديث آخر، وأحيانا بسبب انتقال نظر الراوي، حيث يروي من كتابه، فينتقل نظره من إسناد إلى إسناد بعده لحديث آخر في الكتاب؛ وأمثلة هذا وذاك كثيرة[2].

مثال ذلك:

---

(١) علل الحديث: ٢/٢٦٤ .

(٢) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتبعات: ١/٣٣٠ .

حديث: جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " إذا أقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى تروني "[١]. فهذا المتن؛ معروف عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، من حديث يحيى ابن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –[٢]. أما حديث أنس هذا؛ فلا يُعرف إلا من هذا الوجه، تفرد به جرير ابن حازم . وهو صدوق . وقد خطأه جماعة من أهل العلم في ذلك، وأنكروا عليه روايته لهذا المتن بهذا الإسناد، منهم: البخاري، والترمذي،وأبو داود، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم[٣] . وقد بين حماد بن زيد سبب وقوع هذا الخطأ لجرير بن حازم فقال : فيما رواه عنه أبو داود في " المراسيل " بإسناد صحيح عنه .، قال: " كنت أنا وجرير بن حازم عند ثابت البناني، فحدث حجاج بن أبي عثمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " إذا أُقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى تروني "؛ فظن جرير أنه إنما حدث به ثابت عن أنس "[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه– كتاب الصلاة – باب: ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر– ٣٩٤/٢– رقم (٥١٧) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب: الصلاة – باب: متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ١٢٩/١ – رقم (٦٣٧) عن مسلم بن إبراهيم عن هشام الدستوائي ، وباب: لا يسعى إلى الصلاة مستعجلا، وليقم بالسكينة والوقار(٦٣٨) عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن شيبان ، وباب: المشي إلى الجمعة (٩٠٩) عن عمرو بن علي عن أبي قتيبة عن على بن المبارك . ثلاثتهم (هشام ، وشيبان ، وعلي بن المبارك) عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه... فذكره ، وأخرجه مسلم في صحيحه– كتاب: الصلاة – باب: متى يقوم الناس للصلاة –٤٢٢/١ رقم (٦٠٤) عن محمد بن حاتم وعبيد الله بن سعيد كلاهما عن يحيى بن سعيد عن يحيى الصواف عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، وعبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ...فذكره .

(٣) شرح علل الترمذي: ٦٤٥/٢ .

(٤) مراسيل أبي داود: ١٠٧/١ .

قلت: فهذا مما يؤكد أن جريراً قد أخطأ في إسناد هذا الحديث وأنه دخل عليه حديث في حديث، وأن هذا المتن لا أصل له من حديث ثابت، ولا من حديث أنس، إنما هو حديث أبي قتادة الأنصاري، لا يصح إلا من حديثه. وقد أشار إلى ذلك البخاري بقوله : " وَهِمَ جرير بن حازم في هذا الحديث؛ والصحيح: ما رُوي عن ثابت، عن أنس، قال: " أقيمت الصلاة، فأخذ رجل بيد النبي – صلى الله عليه وسلم –، فما زال يكلمه حتى نعس بعض القوم "[١].

قال البخاري: " والحديث هو هذا، وجرير بن حازم ربما يهم في الشيء، وهو صدوق "وهذا ذهاب من البخاري . رحمه الله تعالى . إلى أن جريراً قد دخل عليه حديث في حديث، وأن هذا الإسناد الذي ذكره لمتن " إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني "؛ ليس هو إسناد هذا المتن، إنما هو إسناد لمتن آخر، وهو المتن الذي ذكره البخاري رحمه الله[٢].

(١) حكاه عنه الترمذي في سننه – ٢/٣٩٤ – رقم (٥١٧) .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الثامن

تقوية الضعيف بالاعتبار :

أحاديث الضعفاء التي يوجد ما يقويها فهذه تكتب ويعتبر بها؛ لأن لها أصلاً ، وصنع الإمام أحمد في " مسنده " ذلك فإن أكثره من رواية الثقات المتقنين، وفيه روايات الضعفاء الذين تعرف أحاديثهم أو معانيها من وجوه أخرى، إلا قليلاً جداً مما يمكن وصفُه بالنكارة ، ولم يجر من أحمد على سبيل القصد مع تبيُّنِه لنكارته.

قال الجوزجاني في (سعيد بن سنان أبي مهدي الحمصي)[١]: "كان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، قال: كنا نستمطر به ، فنظرت في حديثه فإذا أحاديثه معضلة، فأخبرت أبا اليمان بذلك، فقال: أما إن يحيى بن معين لم يكتب منها شيئاً، فلما رجعت إلى العراق ذكرت أبا المهدي ليحيى بن معين، وقلت: ما منعك يا أبا زكريا أن تكتبها؟ قال: من يكتب تلك الأحاديث؟ من أين وقع عليها؟ لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق؟ قلت: كتبت منها شيئاً يسيراً لأعتبر به، قال: تلك لا يعتبر بها، هي بواطيل"[٢].

قال عبد الله يوسف الجديع : لا يصح الاعتبار بالمعلق حتى يوقف على إسناده، إذ المعلقات ترجع في الأصل إلى الأسانيد، فإن لم يوقف له على إسناد نزل منزلة ما لا أصل له

قلت: وعند بعض النقاد لا يترك حديث الراوي حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، وعلى هذا فمن لم يتفق على ترك حديثه فهو عند هذه الطائفة صالح للاعتبار[٣].

---

(١) سعيد بن سنان أبو مهدي الحمصي . ضعفه أحمد، وقال يحيى: ليس بثقة – وقال مرة: ليس بشئ. وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة. وقال البخاري: منكر الحديث وقال النسائي: متروك. (ميزان الاعتدال ١٤٣/٢) .

(٢) أحوال الرجال للجوزجاني : ٢٩٠/١ .

(٣) تحرير علوم الحديث : ٢/ ١٠٧٩ – ١٠٨٠ .

المبحث التاسع

إذا كان للحديث إسنادان أحدهما عالي والأخر نازل ، والعالي لا أصل له فلا يفرح به :

قال ابن القيسراني : اعلم أن العلو في الحديث على درجات خمس:

الدرجة الأولى:

حديث صح سنده وقل عدده ، وهذا الحد الذي وضعناه يعسر على المبتدي ويسهل على المميز بين الصحيح والسقيم فرب إسنادين استويا في العدد أحدهما ثابت والآخر واه لا أصل له.

مثاله ما أخبرناه أبو القاسم قاسم بن أحمد بن أحمد بثغر آمد حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن حشيش العدل حدثنا أبو سعيد الحسن بن علي العدوي شيبان بن فروخ حدثنا نافع بن عبد الله أبو هرمز عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عليكم بركعتي الفجر فإن فيهما الرغائب "[1] . فهذا إسناد إذا

---

(١) أخرجه ابن القيسراني في مسألة العلو والنزول في الحديث: ٥٨/١ . ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٤ . وأخرجه ابن عساكر في الرابع من التجريد: ٢٢/٢ من طريق شيبان بن فروخ عن نافع بن عبد الله أبي هرمز . وأخرجه يعلى بن عباد في جزئه: ١١١/١ . ومن طريقه الحارث بن أبي أسامة في عواليه: ٣٧/١ . عن شيخ يقال له عبد الحكم .كلاهما (نافع بن عبد الله ، وعبد الحكم) عن أنس بن مالك به ، وأخرج شاهدا له عن أبي هريرة : الطبراني في الأوسط: (٤٩٢٦) من طريق عبد الله بن يزيد بن آدم عن أنس بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ : " أوصاني بركعتي الفجر قال: «فيهما رغائب الدهر" . والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية: (١٢٧٨) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : " أوصيك بركعتي الفجر فصلهما وإن صليت الليل كله فإن فيهما الرغب ضم ثوبك " . وقال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن أنس عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد تفرد به إسماعيل بن عيسى العطار . وقال المناوي في التيسير ٣٨٨/١ إسناده ضعيف . وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الكبير: ٣٣٧/١٣ – رقم (١٤١٤٧) ، وخيثمة الأطرابلسي في جزء له: (٣٢) بلفظ : " عليك بركعتي الفجر فإن فيهما فضيلة " . وفي الأوسط: (١٨٦) بلفظ " فيهما رغب الدهر " وفي الآثار لأبي يوسف: (٣١٩) بلفظ" وَلَا تَدَعَنَّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَإِنَّ فِيهِمَا الرَّغَائِبَ " ، وفي الجامع لابن وهب: (٣٤٩) بلفظ" فيهما الرغائب والخير كله " .قال أبو

تأمله من ليس الحديث من صناعته اعتقد علوه وقدمه على سائر حديثه وافتخر بقلة عدد رواته إلا أن إسناده لا تقوم به الحجة لأن نافعا هذا غير ثقة[١] .

الحسن الهروي في مرقاة المفاتيح: ٨٩٢/٣ إسناده حسن . وضعف طرقه كلها الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة : ٣٨٣/٨ .

قلت : بل هو حسن بمجموع طرقه وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ : "أوصاني خليلي بثلاث ..." دون لفظ الرغائب.

(١) مسألة العلو والنزول في الحديث : ٥٨/١ .

المبحث العاشر

اتهام الراوي بالكذب يفيد أن خبره لا أصل له :

قول المحدثين «فلان متهم بالكذب» وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتعمد الكذب أم غلط فإذا تدبر وأنعم النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه «متهم بالكذب» أو نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى[1].

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : ٢٢٢/١ .

الفصل الخامس

مظان الأحاديث التي ليس لها أصل

اعتني كثير من العلماء في تصنيف الأحاديث الموضوعة والضعيفة والمشهورة مما لا أصل لها ، وبينوا أن هناك من المؤلفات في فنون شتى حوت كثيرا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ولا أصل لها فمن هذه الكتب .

المبحث الأول

كتب السير والمواليد والتاريخ"

لا تخلو هذه الكتب من موضوعات وإسرائيليات لا تمت إلى الإسلام، ولا تنبع منه فكتب السير والمناقب، وكتب التواريخ، وذلك كتاريخ "الأمم والملوك" للمسعودي، و"تاريخ الخلفاء" للسيوطي، فلا تفتر بكل ما يوجد فيها من أحاديث وقصص، وكذلك كتب السير والمواليد، قد دخلها التزيد والاختلاق، وقد سئل الإمام ابن حجر الهيثمي: هل تجوز قراءة سيرة "البكري"؟ فأجاب: لا تجوز قراءتها؛ لأن غالبها باطل وكذب. وعلى هذا: فلا يصح الاعتماد على كتب السير والمواليد في الأحاديث إلا بعد التأكد من صحتها والبحث عنها[١].

المبحث الثاني

كتب علم الكلام والعقائد .

وكذلك من مظان الأحاديث التي لا أصل لها : كتب "علم الكلام والعقائد" لا يعتمد عليها في الأحاديث فيجب البحث عنها، ومعرفة درجتها من الصحة، أو الحسن، أو الضعف قبل الاستدلال بها[٢].

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : ٣٥٦/١ .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الثالث

كتب النحو والقواعد

وأيضا من مظان الأحاديث التي لا أصل لها : كتب النحو والقواعد كثيرا ما يذكرون كلمات على أنها أحاديث، ولا أصل لها ولا ثبوت، وذلك مثل ما يذكرونه في حروف الشرط، وهو قول عمر: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه"(١)، قال البهاء السبكي في "عروس الأفراح": لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ولا عن عمر وكذا قال: الزين العراقي، ومثل ما ذكره ابن هشام في المغني: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر"(٢) قال السيوطي نقلا عن الحافظ ابن كثير(١): إنه لا أصل له. والتعبير بالضاد عن اللغة العربية مستحدث.

---

(١) ذكره ابن كثير في مسند الفاروق : ٦٨١/٢ وقال: لم أره إلى الآن بإسناد عنه والله الموفق وقد ذكره أبو عبيد في كتاب الغريب ولم أره أسنده ، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: ٧٠١/١ : اشتهر في كلام الأصولين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، وكذا قال جمع جم من أهل اللغة، ثم رأيت بخط شيخنا أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسنادا وقال: أراد أن صهيبا إنما يطيع اللَّه حبالا لمخافة عقابه، انتهى. وقد أخرج أبو نُعيم في الحلية من طريق عبد اللَّه بن الأرقم قال: حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور بن مخرمة فقال عمر: سمعت رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: إن سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف اللَّه ما عصاه، وسنده ضعيف. وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة ٤٠٩/١ : قال السيوطي: لم نظفر به في شيء من كتب الحديث. قال ابن حجر: إنه ظفر به لابن قتيبة، لكن بغير سند. قلت : حديث لا أصل له .

(٢) قال العجلوني في كشف الخفاء: ٢٨٨/١ : قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يُعرَف له إسناد، ورواه ابن سعد في الطبقات ٩١/١: عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلًا بلفظ: أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر، ورواه الطبراني في الكبير: ٣٥/٦ – رقم (٥٤٣٧) عن أبي سعيد الخدري بلفظ: أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنى يأتيني اللحن؟!. قال الألباني في ضعيف الجامع ١٨٨/١ : موضوع . كذا نقله في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للجلال السيوطي، ثم قال فيه: والعجب من المحلي حيث ذكره في

المبحث الرابع

كتب الأدب واللغة

ومن مظان الكتب التي ليس لها أصل : كتب الأدب واللغة تذكر الكثير من الأحاديث بلا سند ولا تخريج، فمن ذلك ما ذكره الجوهري في صحاحه من حديث: "إن القصيرة قد تطيل "أي تلد ولدا طويلا""[٢]، وهو ليس بحديث وقد عده صاحب القاموس من أوهامه، وما ذكره صاحب مختار الصحاح في مادة "عك"، وهو حديث: "طوبى لمن رأى عكة"[٣]، وهو لا أصل له عند المحدثين.

أما كتب الأدب القديمة فقد أسرفت في ذكر الأحاديث التي لا أصل لها، وذلك مثل قصة قس بن ساعدة الأيادي وسماع النبي– صلى الله عليه وسلم – له وهو يخطب على جمل أورق[٤]، وقد عدها ابن الجوزي في الموضوعات إذ في سندها محمد بن

شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في شرح الجزرية، ومثله: أنا أفصح العرب؛ بيد أني من قريش، أورده أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده انتهى.

قلت : موضوع لا أصل له .

(١) والبداية والنهاية : ٢/ ٤٧٧ .

(٢) قال العجلوني في كشف الخفاء: ١/٢٦٠ : قال القاري: قال صاحب القاموس: إنه مثل وليس بحديث كما وهم فيه الجوهري.

(٣) أورده زين الدين الرازي في مختار الصحاح : ١/٢١٦ ، وأبو نصر الفارابي في الصحاح تاج اللغة: ٤/١٦٠١ ، والزبيدي في تاج العروس: ٢٧/٢٨٠ . قلت : موضوع لا أصل له .

(٤) أخرجه البزار في مسنده: ١١/٤٧٠ – رقم (٥٣٤٦) ، والطبراني في الكبير: ١٢/٨٨ – رقم (١٢٥٦١) ، وفي الأحاديث الطوال: (٢٢) ، وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب: (٢٨) جميعهم من طريق مُحَمَّدُ بْنُ حَجَّاجٍ اللَّخْمِيُّ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يَعْرِفُ قُسَّ بْنَ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيَّ؟» قَالُوا: كُلُّنَا نَعْرِفُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَا فَعَلَ» قَالُوا: هَلَكَ، قَالَ: " فَمَا أَنْسَاهُ بِعُكَاظٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَيَقُولُ:... ، وأخرجه الخرائطي في هواتف الجنان: ١/٦٣ ، وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب: (٢٩،٣٠) من حديث عبادة بن الصامت ، وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب/ (٣٢)عن أنس بن مالك ، قال البزار : هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن مجالد إلا محمد بن الحجاج، ومحمد بن الحجاج قد حدث بأحاديث لم

الحجاج اللخمي، كذاب خبيث أحاديثه موضوعة، والكلبي وهو كذاب وأبو صالح وهو واه[١]، وقد اغتر بهذه القصة ولم يتنبه لوضعها معظم المؤلفين في الأدب قديما وحديثا ولا تزال تدرس للطلاب في كلياتنا الجامعية ومعاهدنا العلمية.

ونقول: وهذه القصة رويت أيضا من طرق أخرى، وبأسانيد لا يصل رجالها إلى درجة الكذب والوضع، وترتفع بالقصة عن درجة الوضع.

وقد أسرف صاحب "نهاية الأرب"[٢] في ذكر أحاديث موضوعة وقصصا إسرائيليا كثيرا مثل ما ذكره في فضل صخرة بيت المقدس، وقد قال الحفاظ الناقدون: "كل ما روي في صخرة بيت المقدس فهو موضوع مفترى ولم يصح في فضل بيت المقدس إلا ثلاثة أحاديث"[٣].

يتابع عليها، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم ولما لم نجد هذا الحديث عند غيره لم نجد بدا من إخراجه عنه.

وأورده الهيثمي في المجمع: ٤١٩/٩ وقال: رواه الطبراني والبزار، وفيه محمد بن الحجاج اللخمي وهو كذاب. وقال ابن الجوزي في الموضوعات: ٢١٤/١: هذا الحديث من جميع جهاته باطل قال أبو الفتح الأزدي الحافظ: هو حديث موضوع لا أصل له. قال المصنف: قلت أما الطريق الأول فقال يحيى بن معين: محمد بن الحجاج كذاب خبيث. وقال أبو زرعة الرازي: أحاديثه موضوعة. وقال الدارقطني: كان يكذب. وأما الكلبي فقال زائدة وليث والسعدي: هو كذاب. وقال النسائي والدارقطني متروك الحديث. وقال ابن حبان وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه. وأما أبو صالح فقال ابن عدي لا أعلم أحدا من المتقدمين رضيه ولعل أبو إسحاق دلسه ببعض أهل العلم.

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : ٩٥/١

(٢) هو حمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ٣٥٨/١ .

الفصل السادس

إطلاق المشهور على ما ليس له أصل

أطلق أهل الاصطلاح المشهور على ما اشتهر على الألسنة سواء كان له أصل أو لم يكن له أصل ، وهذا هو المشهور غير الاصطلاحي[١] ، أما المشهور الاصطلاحي فهو : ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر[٢] . وقد مثلوا للمشهور غير الاصطلاحي مما ليس له أصل بحديث : " علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل"[٣] . وحديث : " ولدت في زمن الملك العادل كسرى "[٤].

والمشهور بين الناس يُطلق على معنيين هما:

المعنى الأول – ما اشتهر عند العامة :

ما اشتهر عند العامة لا حكم له؛ لأنه قد يشتهر عند العامة بعض الأحاديث الموضوعة فهذا لا عبرة به ، ولا أثر لاشتهاره عند العامة، لأن العامة ليسوا أهلاً للقبول أو الرد، حتى نقول إن ما اشتهر عندهم مقبول، ولهذا نجد كثيراً من الأحاديث المشتهرة عند

---

(١) تيسير مصطلح الحديث: ٣٢/١ .

(٢) نزهة النظر: ٢٣/١ بتصرف ، وتيسير مصطلح الحديث: ٣٢/١ .

(٣) قال المناوي في فيض القدير: (٣٨٤/٤) : سئل الحافظ العراقي عما اشتهر على الألسنة عن حديث: " علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل" . فقال: لا أصل له، ولا إسناد بهذا اللفظ، ويغني عنه: العلماء ورثة الأنبياء. وهو حديث صحيح. وقال العجلوني في كشف الخفاء: (٨٣/٢) : قال السيوطي وابن حجر والدميري والزركشي: لا أصل له.

(٤) موضوع لا أصل له. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٨٣٠) ، والزركشي في التذكرة ١٧٩/١ وقال يحكى أن القاضي أبا بكر الجيري حكى له شيخ من الصالحين أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال فقلت له يا رسول الله بلغني أنك ولدت في زمن الملك العادل فإني سألت الحاكم أبا عبد الله الحافظ عن هذا فقال هذا كذب ولم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق أبو عبد الله ، وقال الحليمي في شعب الإيمان هذا الحديث لا يصح وإن صح فإطلاق العادل عليه لتعريفه بالاسم الذي كان يدعى به لا لوصفه بالعدل والشهادة له بذلك او وصفه بذلك بناء على اعتقاده المغترين فيه أنه كان عادلا. وانظر المقاصد الحسنة: ٧٠٧/١ ، وتذكرة الموضوعات: ٨٨/١، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر: ١١١/١ .

العامة قد ألَّف العلماء فيها مؤلفات مثل كتاب "تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث"[١].

ومما اشتهر من الأحاديث عندهم "خير الأسماء ما حُمد وعُبِّد"[٢] وهذا مشتهر عند العامة على أنه حديث صحيح، وهو حديث لا أصل له، ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلّم، بل قال النبي صلى الله عليه وسلّم: "أحب الأسماء إلى الله عبد الله، وعبد الرحمن"[٣]. ومثله "حب الوطن من الإيمان"[٤] وهو مشهور عند العامة على أنه حديث صحيح، وهو حديث موضوع مكذوب، بل المعنى أيضاً غير صحيح بل

---

(١) "تمييز الطيب من الخبيث في ما يدور على ألسنة الناس من الحديث" لعبد الرحمن بن علي الشيباني، الشافعي، المعروف: بالدِّيْبَع، بكسر الدال، وسكون الياء المثناة، وفتح الموحدة. وهو مختصر المقاصد الحسنة للسخاوي.

(٢) أورده العجلوني في كشف الخفاء : ٤٤٧/١ وقال: قال النجم: لا يعرف، وفي معناه : أحب الأسماء إلى الله ما عبد وحمد، وقال السيوطي: لم أقف عليه، وفي معجم الطبراني الكبير: ١٧٩/٢٠ – رقم (٣٨٣) عن أبي زهير الثقفي: "إذا سميتم فعبدوا" وأخرجه فيه الكبير: ٧٣/١٠ – رقم (٩٩٩٢) ، والأوسط : رقم (٦٩٤) بسند ضعيف عن ابن مسعود مرفوعا: أحب الأسماء إلى الله ما تعبد له، وروى أبو نعيم بسنده مرفوعا: قال الله تعالى: وعزتي وجلالي لا عذبت أحدًا تسمى باسمك في النار كذا ذكره القاري، وما ورد في فضل من تسمى بأحمد ومحمد لا أصل له.
(الكشف بتصرف) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه– كتاب الآداب – باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء– ١٦٨٢/٣ – رقم (٢١٣٢) .

(٤) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٢٩٧/١ ، والفتني في تذكرة الموضوعات ١١/١: لم أقف عليه، ومعناه صحيح ، وقال أبو عبد الرحمن الحوت في أسنى المطالب ١٢٣/١ : موضوع ، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة ١١٠/١ : موضوع ومعناه غير مستقيم إذ إن حب الوطن كحب النفس والمال ونحوه، كل ذلك غريزي في الإنسان لا يمدح بحبه ولا هو من لوازم الإيمان، ألا ترى أن الناس كلهم مشتركون في هذا الحب لا فرق في ذلك بين مؤمنهم وكافرهم.
قلت : مع عدم ثبوت سند لهذا الحديث وحكم كثير من العلماء عليه بالوضع وبأنه لا أصل له ، فالقول فيه ما قاله السخاوي والفتني بأن معناه صحيح ، ولعله من الأحاديث التي سقطت أسانيدها .

حب الوطن من التعصب[١]. ومثله حديث "يوم صومكم يوم نحركم"[٢] وهو مشهور عند العامة، على أنه حديث صحيح، وهو لا أصل له.

المعنى الثاني – ما اشتهر عند أهل العلم :

أعني بالعلماء هنا الفقهاء فالمشهور عندهم يحتج به بعضهم وإن لم يكن له إسناد، لأن اشتهاره عند أهل العلم، وقبولهم إياه وأخذهم به، يدل على أن له أصلاً[٣].

ومن ذلك حديث "لا يقاد الوالد بالولد"[٤] يعني لا يُقتل الوالد بالولد قصاصاً، وهو مشهور عند العلماء، فمنهم من أخذ به، وقال لأن اشتهاره عند العلماء وتداولهم إياه واستدلالهم به يدل على أن له أصلاً.

ومن العلماء من لم يعتبر بهذا ، ومنهم من فصَّل وقال: إن لم يُخالف ظاهر النص فهو مقبول. أما إن خالف ظاهر النص فهو مردود، وهذا أقرب الأقوال الثلاثة وهو: أن ما اشتهر بين العلماء يُنظر فيه، فإن لم يُخالف نصًّا فهو مقبول، وإن خالف نصًّا فليس بمقبول.

مثلاً "لا يُقاد الوالد بالولد" مخالف لظاهر النص وهو قوله تعالى: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} [المائدة: ٤٥] . الآية. بل ويخالف قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ} "البقرة: ١٧٨" الآية. وقوله صلى

---

(١) شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث : ٧١/١ .

(٢) قال السيوطي في الدرر المنتثرة ٢١١/١: كذب لا أصل له ، وقال الحوت في أسنى المطالب ٣٣٥/١: ليس بحديث وينسب لابن عباس ، وقال مرعي المقدسي في الفوائد المجموعة ١١١/١: كذب لا أصل له. وقال ابن تيمية: لا يعرف في شيء من كتب الإسلام ولا رواه عالم قط.

(٣) شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث: ٧١/١ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه –كتاب: الديات – باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا– ١٨/٤ – رقم (١٤٠٠) ، وابن ماجه– كتاب الديات– باب: لا يقتل الوالد بولده– ٨٨٨/٢ – رقم (٢٦٦٢) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب ...فذكره .

الله عليه وسلّم: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس ... "[١]. الحديث[٢].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه- كتاب الديات باب قوله تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ}- رقم(٦٨٧٨) ،ومسلم في صحيحه - كتاب القسامة- باب ما يباح به دم المسلم- رقم ٢٥ - ١٦٧٦.

(٢) شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ٧١/١ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وله الحمد في الأولى والآخرة ، نحمد الله الذي وفقنا للبحث في مصطلح شائع عند أهل الحديث خاصة وهو(ما ليس له أصل) ، ويمكن أن نلخص البحث بما يأتي :

فبدأنا البحث بتوطئة عن تعريف مصطلح (ما ليس له أصل) وذكرنا أهمية علم العلل في حفظ السنة ، ثم تكلمنا عن القواعد والأصول التي يُرَدُ بها الخبر، وحكم ما قيل فيه أنه لا أصل له ، ثم وضحنا مراد بعض أئمة الحديث من قوله (ليس له أصل) ، ثم عرضنا اختلاف مراد المحدثين من عبارة (ليس له أصل) ، ثم ذكرنا القواعد الحديثية الخاصة بمصطلح ليس له أصل ، ثم بينا مظان الأحاديث التي لا أصل لها في مصنفات السير والتاريخ والعقائد والقواعد واللغة ، وختمنا البحث بالحديث المشهور غير الاصطلاحي الذي ليس له أصل سواء ما اشتهر عند العامة ، أو ما اشتهر عند أهل العلم .

أهم النتائج :

من خلال استعراض هذا البحث يمكننا إيجاز بعض النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي :

١– إن المراد من أن الحديث لا أصل له : أي ليس له إسناد يعرف ، وحديث لا يثبت أو لا يصح : لا يلزم من عدم الصحة أو عدم الثبوت الوضع .

٢– إن من قواعد رد الخبر إذا روي الثقة خبرا منها : ألا تخالف موجبات العقول أو نصا من القرآن أو السنة المتواترة أو إجماعا أو التفرد بالرواية .

٣– إن الحديث الموضوع أو الساقط أو الذي لا أصل له ، لا تجوز روايته إلا مقترنا ببيان ووضعه ، وإلا تحمل إثم روايته .

٤– إن من معاني قول ليس له أصل : عدم ثبوت متنه ومخالفة الحديث الثابت المعروف ، أو لغرابة إسناده وعدم مجيئه من وجه صحيح ، أو ضعف الأسانيد الصحيحة .

٥- إن قد يكون الحديث صحيحا لكن ليس له أصل من إحدى طرق الروايات ، كما أطلق الحديث الشاذ على ما ليس له أصل .

٦- إن من حكم على متن حديث بأنه ليس له أصل : أراد بذلك لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا حكم على إسناد أنه لا أصل له : إذا لم يكن من الثقات المعروفين .

٧- إنه من الممكن أن ترد رواية بإسناد لا أصل لها عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ، ويكون متن الحديث محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر .

٨- إن أكثر الأحاديث التي لا أصل غالبا تكون في أبواب المغازي ، والملاحم ، والتفسير .

٩- إن من إطلاقات ما ليس له أصل إذا نسب إلى إمام من الأئمة المشهورين المعروفين .

١٠- إن من القواعد الحديثية في مصطلح ما ليس لها أصل : إذا اجتمع راوي ضعيف وراوي منكر فالمهتم بها المنكر ، أو كان متروكا ولم يتابع عليها ، أو كان مدرجا في متن من راوي ضعيف ، أو رفع المراسيل أو أسند الموقوفات ، أو ما كان مشهورا على ألسنة الناس وليس له أصل ، أوكان الراوي متهما بالكذب .

أهم التوصيات والمقترحات :

١- عقد مؤتمرات علمية خاصة لبحث مسائل العلل الحديثية الدقيقة ، وتكليف عددا من الباحثين المتميزين في هذا المجال للوقوف على ما هو جديد من القواعد الحديثية التي قد تخفى على الباحثين .

٢- إنشاء موقع اكتروني عبر الشبكة العنكبوتية لتداول دقائق المسائل الحديثية في علم العلل ، ويتم تحديد أيام معينة للتباحث حول هذا العلم لتلاقح الأفكار والوصول إلى أبرز النتائج والحقائق حول هذا العلم .

٣- تنظيم رحلات علمية إلى جمهوريات أسيا الوسطى كبخارى وسمرقند وتركمان

ونيسابور وقزوين وسجستان وعقد لقاءات مع المتخصصين للتباحث معهم حول علم علل الحديث لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال الدقيق .

٤- إنشاء مجلة علمية متخصصة في مجال علم علل الحديث ، لنشر آخر الأبحاث العلمية حتى يقف أهل التخصص على آخر مستجدات الأبحاث في علم العلل ، ويفيد منها طلبة الحديث في الجامعات والمعاهد المتخصصة .

ثبت المراجع

* إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

* إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

* أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

* أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق ، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان.

* الآثار السيئة للوضع في الحديث، عبد الله بن ناصر الشقاري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد١٢٠، السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .

* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

* الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني ، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

* الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ، المحقق: محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة – بيروت.

* الإلمام بأحاديث الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد ، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية – دار ابن حزم – السعودية – الرياض / لبنان – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

* التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني ، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

* الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، محمد بن إسماعيل البخاري ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

* الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ،عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض.

* السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

* السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين ، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

* الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي،دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

* الطبقات الكبرى ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

* العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

* العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني.

* العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

* العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

* الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، المحقق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية.

* الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

* اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة،دار الكتب العلمية، بيروت.

* اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

* اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل بن إبراهيم، أبو المحاسن القاوقجي الطرابلسي الحنفي، المحقق: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

* المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ، تحقيق :عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة :الثانية،.1986 – 1406 .

* المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

* المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

* المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهr ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، تحقيق :محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

* المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.

* المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

* المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور نور الدين عتر .

* المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

* الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة

* الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ، دار الفكر العربي.

* تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب – بغداد) ، مجمع اللغة العربية – دمشق.

* تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

* تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
* تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
* تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ.
* توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
* تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
* جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري ، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
* دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي،
* سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني ، دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

* سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق :محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
* سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني ، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
* سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى ، تحقيق وتعليق :أحمد محمد شاكر ،ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة :الثانية، 1395 هـ 1975 - م.
* سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .
* سير أعلام النبلاء،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
* شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
* شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م.

* شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

* شرح مشكل الآثار،أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

* شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

* صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني ، الناشر: المكتب الإسلامي.

* فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

* فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦ .

* قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.

* كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

*كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م

* مسألة العلو والنزول في الحديث، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية – الكويت.

* مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

* مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

* مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي

* مسند السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق

الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، الطبعة: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

* مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

* معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

* منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

* نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

*منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.